المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

التقرير السنوي 2014

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف، وقعتها حتى الآن 21 دولة عربية، ومودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت. وقد باشرت أعمالها في مطلع إبريل عام 1975، وتضم في عضويتها، إلى جانب جميع الأقطار العربية، بعض الهيئات العربية الدولية. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقرا دائما لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية في الدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.

ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية قدرات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصص فيها، وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

وفي أبريل (نيسان) 2015، قامت وكالة «ستاندرد أند بورز»، إحدى ابرز وكالات التصنيف العالمية بتثبيت التصنيف الائتماني المرتفع الذي سبق وأن حصلت عليه المؤسسة، منذ عام 2009 بدرجة «AA» مع تغيير المنظور المستقبلي من «مستقر» إلى «سلبي».

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية

تقاطع شارع جمال عبد الناصر وطريق المطار

الشويخ، دولة الكويت

ص.ب 23568 – الصفاة 13096

هاتف: 24959555 (965+) – فاكس: 24959596/7 (965+)

البريد الإلكتروني: info@dhaman.org

الموقع الشبكي: www.dhaman.org

أجهزة المؤسسة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) من الأجهزة التالية:

1 - مجلس المساهمين (الجمعية العمومية)

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى: وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

2 - مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة ضمن الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات ضمن مهام أخرى: إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

1. سعادة الأستاذ/ أحمد بن محمد الغنام	رئيساً
2. سعادة الأستاذ/ إسحق عبد الغني عبد الكريم	عضواً
3. سعادة الأستاذ/ عبد المجيد محمد رمضان أمحمد	عضواً
4. سعادة الأستاذ/ خالد علي البستاني	عضواً
5. سعادة الأستاذ/ أحمد علي بوكشيشة	عضواً
6. سعادة الدكتور/ عادل أحمد الشركس	عضواً
7. سعادة الأستاذ/ سيد محمد أحمد حمداني	عضواً
8. سعادة الأستاذ/ عاطف عبد الخالق عبدالحسين الياسين	عضواً
9. سعادة الدكتور/ محمد الغلبزوري	عضواً

3 - المدير العام

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

4 - الموظفون الفنيون والإداريون

سعادة رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) في دور انعقاده الثاني والأربعين.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2014، وفقا لنص البند (هـ) من المادة (1/12) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

أحمد بن محمد الغنام

رئيس مجلس الإدارة

الكويت، دولة الكويت،
نيسان (أبريل) 2015

المحتـــــويات

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية 6

1-1 الاقتصاد العالمي 6

2-1 الاقتصاد العربي 9

الفصل الثاني: عمليات الضمان 11

1.2 محفظة عقود الضمان 11

2.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة 14

3.2 إجمالي إيرادات الضمان 14

4.2 التعويض والاسترداد 14

5.2 إعادة التأمين 14

الجداول

جدول رقم (1): قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة كما في نهاية عام 2014 15

جدول رقم (2): قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة كما في نهاية عام 2014 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود 16

جدول رقم (3): قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2014 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود 17

جدول رقم (4): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2014/12/31 حسب القطر المضيف/ المستورد وحسب أنواع العقود 18

الرسومات البيانية

رسم بياني (1): قيمة محفظة عقود الضمان في نهاية عام 2014 موزعة حسب الأقطار المضمونة 19

رسم بياني (2): قيمة محفظة عقود الضمان في نهاية عام 2014 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة 20

رسم بياني (3): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2014/12/31 حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة 21

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة 22

1.3 المطبوعات والدراسات وأوراق العمل 22

2.3 الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات 23

3.3 التعاون والاتصال الخارجي 24

4.3 تطوير الموارد البشرية 24

5.3 تقنية المعلومات 25

6.3 النشاط الإعلامي 25

الفصل الرابع: التقرير المالي 26

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 29

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014 31

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 32

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 33

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 34

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 35

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 36

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية

1-1 الاقتصاد العالمي :

على الرغم من أوجه الضعف والتباين القائمين في معظم الاقتصادات المتقدمة عموما واقتصادات منطقة اليورو على وجه الخصوص والتي تعيق مرحلة الانتقال من الركود إلى التعافي، مع تصاعد حدة التوترات الجغرافية-السياسية في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوكرانيا، لايزال تعافي الاقتصاد العالمي مستمرا على نحو شديد التباين مما أدى إجمالا إلى استقرار وتيرة النمو دون تغير، حيث أكد صندوق النقد الدولي في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الذي أصدره في يناير 2015 استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند 3.3% عام 2014 وهو نفس المعدل الذي حققه العام السابق 2013. ويعزى هذا الاستقرار في معدلات النمو بصورة أساسية إلى الاعتبارات التالية:

- ارتفاع معدلات النمو في مجموعة الدول المتقدمة من 1.3% عام 2013 إلى 1.8% عام 2014 كنتيجة رئيسية لتحول الانكماش الاقتصادي الذي شهده اقتصاد منطقة اليورو بمعدل نمو سلبي، بلغ 0.5% عام 2013، إلى نمو إيجابي بمعدل 0.8% عام 2014، هذا إلى جانب ارتفاع معدل نمو الولايات المتحدة بنسبة فاقت التوقعات من 2.2% عام 2013 إلى 2.4% عام 2014، في مقابل شبه توقف للنمو في اليابان مقارنة بمعدل 1.6% عام 2013 ودخول اقتصادها مرحلة الركود.

- استمرار تباطؤ النمو في مجموعة الدول الناشئة والنامية ليبلغ 4.4% عام 2014، مقارنة بنحو 4.7% عام 2013، وذلك كمحصلة لتراجع النمو في كومنولث الدول المستقلة من 2.2% عام 2013 إلى 0.9% عام 2014 ، والصين من 7.8% إلى 7.4% وأمريكا اللاتينية والكاريبي من 2.8% إلى 1.2% تحت تأثير توقف النمو في البرازيل مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.5% عام 2013، كل ذلك في مقابل تحسن النمو في الهند من 5% إلى 5.8% ودول الشرق الأوسط من 2.2% إلى 2.8% والمكسيك من 1.4% إلى 2.1% واستقراره في عدد من البلدان الأخرى المهمة.

وقد تأثر الاقتصاد العالمي بعدد من المستجدات والتطورات الرئيسية خلال العام 2014 من أبرزها ما يلي:

- انخفاض أسعار النفط بالدولار الأمريكي بنسبة 55% تقريبا منذ سبتمبر 2014 وحتى نهاية العام 2014. ويرجع هذا الانخفاض في جانب منه إلى ضعف الطلب غير المتوقع في بعض الاقتصادات الرئيسية، وخاصة في اقتصادات أهم الأسواق الصاعدة وهو ما انعكس أيضا على أسعار المعادن. لكن الانخفاض في أسعار النفط يشير إلى مساهمة مهمة من عوامل تتعلق بالعرض النفطي، بما فيها قرار منظمة أوبك الحفاظ على مستويات إنتاجها الحالية والارتفاع المطرد من إنتاج البلدان المنتجة غير الأعضاء في المنظمة، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

- الجهود الجارية منذ وقت طويل للتكيف مع تراجع آفاق النمو المتوقعة على المدى المتوسط، والتي تركزت معظمها في سياسات توسعية على صعيد أسعار الفائدة والتسهيلات التمويلية تزامنت مع انخفاض متزايد لعوائد السندات الحكومية طويلة الأجل في الدول المتقدمة مقابل ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة فروق المخاطر في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة البلدان المصدرة للسلع الأولية.

- ارتفاع القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي في مقابل، انخفاض اليورو والين على الترتيب، وضعف عملات الكثير من الأسواق الصاعدة، وخاصة المصدرة للسلع الأولية.

وعلى صعيد **توقعات عام** 2015، فيرجح تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» حدوث ارتفاع طفيف في معدل نمو الاقتصاد العالمي، ليبلغ نحو 3.5% تحت تأثير ارتفاع متوقع لمعدل النمو للدول المتقدمة إلى 2.4% وذلك مع عودة منطقة اليورو إلى مسيرة النمو، مقابل انخفاض طفيف متوقع للنمو إلى 4.3% في مجموعة الدول الناشئة والنامية انعكاسا لمجموعة من العوامل المتباينة.

وقد أرجع التقرير التباطؤ المتوقع في النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى عدد من الأسباب أبرزها ما يلي:

- توقع انخفاض النمو في الصين مع تراجع نمو الاستثمارات الأجنبية وهو ما ينعكس سلبا على عدد من بلدان آسيا الصاعدة والمنطقة بشكل عام.
- الانعكاسات السلبية المتوقعة على الاقتصاد الروسي والناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتراجع سعر صرف الروبل وتصاعد التوترات الجغرافية- السياسية، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، فضلا عن انعكاساتها المتوقعة على مجموعة دول الكومنولث المستقلة.
- تخفيض توقعات النمو الممكن في البلدان المصدرة للسلع الأولية لأن التعافي المتوقع أصبح أكبر ضعفا أو تأخرا، حيث يتوقع الآن أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط وغيره من السلع الأولية على معدلات التبادل التجاري والدخول الحقيقية أشد وطأة على النمو في الأجل المتوسط.

وبخصوص **معدل التضخم** أو مستويات الأسعار معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد شهد انخفاضاً طفيفاً على المستوى العالمي ليبلغ 3.8% عام 2014 مقارنة بـ 3.9% عام 2013، وذلك كمحصله نهائية لارتفاعه في مجموعة الدول المتقدمة ليسجل 1.57% عام 2014 مقارنة بـ 1.37% عام 2013، في مقابل تراجعه في مجموعة الدول الناشئة والنامية ليسجل 5.55% عام 2014 مقارنة بنحو 5.87% عام 2013.

وعلى صعيد **أسعار السلع الرئيسية في العالم**، فقد انخفض الرقم القياسي العام لأسعار السلع (الوقود وغير الوقود) (سنة الأساس2005) بمعدل 2.3% خلال عام 2014، كمحصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار معظم السلع الرئيسية، واهمها الأغذية والمشروبات والمدخلات الصناعية بمعدل 3% وأسعار الوقود (النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم) بمعدل 1.9% وأسعار المعادن بمعدل 7.5% وخصوصا الحديد الذي تراجعت أسعاره بنسبة 23.5% إلى 104 دولارات للطن المتري والنحاس بمعدل 4.7% إلى 6986 دولاراً للطن المتري واليورانيوم بمعدل 20.9% إلى 30.5 الف دولار للطن المتري عام 2014.

وفي المقابل شهدت أسعار بعض السلع ارتفاعات متباينة منها اللحوم بمعدل 18.3% والأسماك بمعدل 5.2% والمشروبات بمعدل 19.6% والمواد الخام الزراعية بمعدل 2.4%، وبعض المعادن مثل النيكل بنسبة 18% إلى 17738 دولاراً للطن المتري والزنك بنسبة 15% إلى 2196 دولاراً للطن المتري.

وفيما يتعلق **بالأداء الخارجي**، فقد تراجعت فوائض الحسابات الجارية الإجمالية لدول العالم بمعدل 14% خلال عام 2014 وذلك كمحصلة للانخفاض الكبير لفوائض الحسابات الجارية في الدول المتقدمة بمعدل 31% وتحول تلك الفوائض إلى عجز في دول الأسيان وتراجعها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل 18%.

أما **حركة التجارة العالمية للسلع والخدمات** (صادرات السلع والخدمات) فقد شهدت نموا بمعدل 3.9% من 23.3 تريليون دولار عام 2013 إلى 24.2 تريليون دولار عام 2014، مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.6% عام 2013 ومعدل نمو بلغ 1.3% عام 2012.

وعلى صعيد **الاستثمار الأجنبي المباشر**، تشير التقديرات الأولية المتاحة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، إلى أن التدفقات الرأسمالية في العالم شهدت نموا خلال العام 2014 نتيجة معاودة الشركات متعددة الجنسية الكبرى لموجات التحرك للاستفادة من تحسن آفاق النمو في الاقتصاد

العالمي وخصوصا في الدول المتقدمة، حيث تقدر السيولة النقدية المتاحة لدى أكبر 5 آلاف شركة عبر وطنية بنحو 4.5 تريليون دولار، وهو ما يعد مستوى عالياً من الموجودات النقدية ورصيداً من الإمكانات الهائلة الداعمة لنمو حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لتبلغ- حسب توقعات الاونكتاد- نحو 1.6 تريليون دولار في عام 2014، و 1.75 تريليون دولار في عام 2015 ثم 1.85 تريليون دولار في عام 2016.

إلا أن الاونكتاد يرجح حسب توقعاته أن يعود التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لعام 2015 إلى النمط التقليدي بنصيب أكبر للبلدان المتقدمة من التدفقات العالمية الواردة لتصل حصتها إلى 52% في عام 2016، بعد تراجع إلى أقل من 40% في السنوات الأخيرة، في مقابل هبوط متوقع لحصة الدول النامية والأسواق الناشئة بسبب مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالتطورات السياسة والصراعات الإقليمية التي من الممكن أن تعرقل التحسن المتوقع في تدفقات الاستثمار.

وعلى **صعيد صناعة الضمان** تشير أحدث البيانات المتاحة من الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 49 هيئة دولية وإقليمية ووطنية إلى أنه بنهاية عام 2013 نجحت الدول الأعضاء في رفع قيمة عمليات الضمان لعمليات للتجارة والاستثمار في العالم لمستويات قياسية بلغت 1.9 تريليون دولار، تغطى نحو 8% من إجمالي التجارة السلعية العالمية، وذلك مقابل 1.8 تريليون دولار عام 2012، و1.76 تريليون دولار عام 2011، و1.5 تريليون دولار عام 2010.

وقد توزعت عمليات عام 2013 ما بين 1.64 تريليون دولار لائتمان الصادرات للمدى القصير (مقارنة بـ 1.54 تريليون دولار عام 2012)، و161 مليار دولار لائتمان الصادرات والتمويل للمديين المتوسط والطويل (مقارنة بـ 182 مليار دولار عام 2012)، و 96.4 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقارنة بـ 100 مليار دولار عام 2012). وفي المقابل انخفضت قيمة التعويضات المستردة خلال عام 2013 لتبلغ 2.6 مليار دولار مقارنة بـ 3 مليارات دولار عام 2012. كما انخفضت قيمة التعويضات المدفوعة لتبلغ 4.5 مليارات دولار عام 2013 مقارنة بـ 4.6 مليارات دولار عام 2013.

1-2 الاقتصاد العربي

في ظل استقرار أداء الاقتصاد العالمي وتصاعد حدة الاضطرابات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جاء أداء الدول العربية في عام 2014 دون التوقعات الصادرة عن كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، تضمنت آخر التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي، الصادرة في يناير 2015، انخفاضاً ملحوظاً في معدل نمو الاقتصاد العربي للعام 2014 حيث بلغ 1.7% مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.8% عام 2013، وذلك كمحصلة لانكماش الناتج في ثلاث دول عربية وانخفاض معدل نمو الناتج في سبع دول، في مقابل نمو اقتصادات بقية الدول العربية بمعدلات تتراوح، مابين 1.4% و6.8%.

وبشكل عام تباينت **معدلات النمو** في غالبية الدول العربية المصدرة للنفط، ما بين الارتفاع والهبوط، وذلك لعدة أسباب أبرزها استمرار تراجع عائدات النفط وبحدة كمحصلة إجمالية لانخفاض نسبي للإنتاج وهبوط واضح للأسعار لأسباب متعددة من أهمها قرار منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» بالحفاظ على مستويات انتاجها الحالية وزيادة إمدادات النفط من خارج المنظّمة، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة التي سجلت ارتفاعا في إنتاجها للنفط الصخري للعام الثالث على التوالي، وضعف الطلب غير المتوقع في بعض الاقتصادات الرئيسية وخاصة الاسواق الصاعدة.

أما بقية الدول العربية المستوردة للنفط فقد شهدت هي الأخرى أداء متباينا، حيث ارتفعت معدلات النمو في عدد من الدول التي نجحت نسبيا في التعاطي مع التحولات السياسية وأجواء عدم اليقين الناشئة عن التطورات الجارية في مقابل تراجعها في دول أخرى هي أكثر عرضة للصراعات العنيفة وما يصاحب ذلك من اختلالات جوهرية على صعيد الاقتصاد الكلي.

ولكن من المتوقع أن يعاود النمو في الاقتصاد العربي ارتفاعه النسبي في عام 2015 رغم انه سيظل دون المستويات القياسية التي سبق وتحققت في العام 2012. هذا وتستند تلك التوقعات إلى تحقق مجموعة من العوامل ابرزها ما يلي:

- تعاف جزئي في أسعار النفط خلال السنوات المقبلة نتيجة للتأثير السلبي المتوقع لانخفاض أسعار النفط على الاستثمار ونمو الطاقة الإنتاجية المستقبلية للخام.
- استخدام بعض البلدان العربية المصدرة للنفط للهوامش الوقائية والأرصدة المالية للحفاظ على مستويات الإنفاق العام في عام 2015 بشقيه الجاري والاستثماري.
- تحسن نسبي للحيز المالي المتاح لدى الدول العربية غير النفطية لتنفيذ سياسات مالية عامة لتقوية الطلب المحلي ودعم النشاط الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط.
- توقعات تحسن معدلات النمو وخصوصا في الدول المتقدمة المحرك الرئيسي للطلب في العالم.

وفيما يتعلق بمعدل **التضخم** أو مستوى الأسعار معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد ارتفع بشكل طفيف في الدول العربية ليبلغ 5.7% عام 2014، مقارنة بمعدل بلغ 5.4% عام 2013.

وعلى صعيد **المديونية الخارجية** الإجمالية للدول العربية فقد ارتفعت بمقدار 21.1 مليار دولار وبنسبة 2.5% من 832 مليار دولار عام 2013 إلى 853 مليار دولار عام 2014، مع توقعات بارتفاعها إلى 876 مليار دولار عام 2015.

في حين ارتفعت **الاحتياطات** الإجمالية للدول العربية خلال عام 2014 بمعدل 3.7% لتبلغ 1417 مليار دولار مقارنة بـ 1367 مليار دولار عام 2013، مع توقعات بارتفاعها لتبلغ 1458 مليار دولار عام 2015.

وعلى صعيد **الاستثمار الأجنبي المباشر**، تشير التقديرات الصادرة عن «ضمان» إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية شهدت تراجعا من 53.5 مليار دولار عام 2012 بمعدل 9% إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، وذلك مقارنة مع مستواها القياسي البالغ 97.6 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 79.3 مليار دولار سنويا خلال الفترة بين عامي 2006 و 2010.

ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون دولار، و6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار عام 2013. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت من متوسط بلغ 1.76% خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2004 إلى 5.16% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2009 ثم تراجعت إلى 4.9% عام 2010 وإلى 2.7% عام 2011 قبل أن ترتفع إلى 4% عام 2012. كما تشير تقديرات المؤسسة إلى أن الاستثمارات الإجمالية المتوقعة الحكومية والخاصة في الدول العربية خلال السنوات الخمس ما بين عامي 2015 و2019 تقدر بنحو 4 تريليونات دولار.

وعلى صعيد **حركة التجارة العربية للسلع والخدمات**، فحسب التقديرات الأولية المتوافرة من مصادر صندوق النقد الدولي فقد نمت بمقدار 56.7 مليار دولار وبنسبة 2.2% من 2.6 تريليون دولار عام 2013 إلى 2.67 تريليون دولار عام 2014 مع توقعات بمواصلة نموها بمعدل أسرع بقيمة 114 مليار دولار وبنسبة 4.3% إلى 2.8 تريليون دولار عام 2015.

وفي هذا المجال، انخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 5 مليارات دولار وبنسبة 0.3% من 1502 مليار دولار عام 2013 إلى 1497 مليار دولار عام 2014 مع توقعات بنموها بقيمة 41 مليار دولار وبنسبة 2.7% إلى 1538 تريليون دولار عام 2015.

وفي المقابل ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 62 مليار دولار وبنسبة 5.6% من 1110 مليارات دولار عام 2013 إلى 1172 مليار دولار عام 2014 مع توقعات بمواصلة الارتفاع بمقدار 73 مليار دولار وبنسبة 6.2% إلى 1245 مليار دولار عام 2015.

وعلى صعيد **نشاط الضمان** في هيئات الضمان العربية والإقليمية، فقد ارتفع مجمل الضمانات التي وفرها أعضاء «اتحاد أمان»، (17 مؤسسة، توافرت عنها بيانات) حسب آخر البيانات المتوافرة لتبلغ نحو 21 مليار دولار خلال عام 2013، مقابل 19.6 مليار دولار في عام 2012.

وعلى مدار نحو أربعة عقود ومنذ تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1974 كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في الدول العربية نجحت «ضمان» في خدمة العديد من المستثمرين العرب والأجانب في الدول العربية قبل أن تطور خدماتها فيما بعد لتشمل كذلك المصدرين بعد استحداث خدمة تأمين ائتمان الصادرات عام 1986. حيث بلغت القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2014 نحو 12 مليار دولار.

كما تشير الإحصائيات خلال السنوات الست الأخيرة إلى أن المؤسسة نجحت في تحقيق نمو مطرد في عملياتها من 505 ملايين دولار عام 2007 إلى نحو 1.1 مليار دولار عام 2014 ليصل إجمالي الفترة إلى 9.2 مليارات دولار.

الفصل الثاني: عمليات الضمان

1.2 محفظة عقود الضمان[1] :

بلغت القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان في نهاية عام 2014 مبلغ 1,087.6 مليون دولار أمريكى (319 مليون د.ك) [2] . مقارنة بمبلغ 1,510.1 مليون دولار أمريكى (426,7 مليون د.ك) عام 2013، أي بانخفاض نسبته 27.98%. (انظر الجدول 1). وفيما يلى تفاصيل محفظة عقود الضمان :

1.1.2 عقود ضمان الاستثمار:

بلغت قيمة عقود ضمان الاستثمار 198.6 مليون دولار أمريكي (58.25 مليون د.ك)، تمثل ما نسبته 18.26% من القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان.

2.1.2 عقود تأمين ائتمان الصادرات:

بلغت قيمة عقود تأمين ائتمان الصادرات 676.9 مليون دولار أمريكي (198.53 مليون د.ك)، تمثل ما نسبته 62.25% من القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان.

3.1.2 عقود إعادة التأمين الوارد:

بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية 212 مليون دولار أمريكي (62.18 مليون د.ك)، تمثل ما نسبته 19.49% من القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان.

توزيع محفظة عقود الضمان

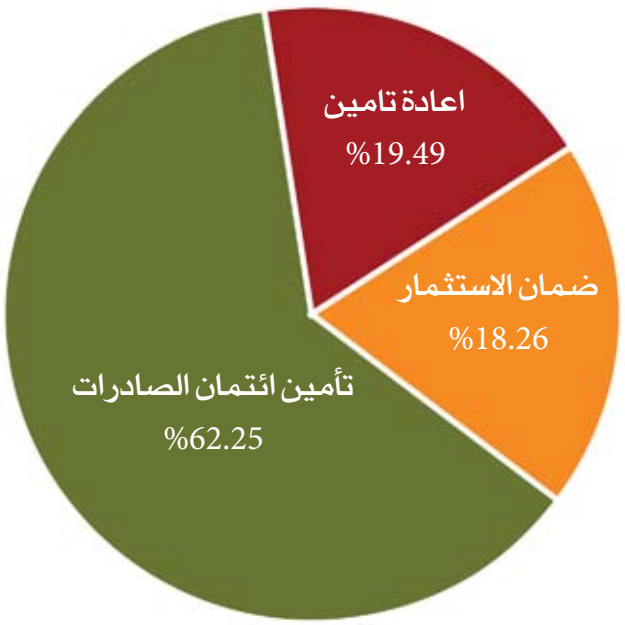

(1) تمثل عقود الضمان المبرمة خلال العام السارية منها والمنتهية

(2) دولار أمريكي واحد يعادل 0.2933 د.ك كما في 2014/12/31

هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون ومؤسسات مالية من 13 دولة عربية وغير عربية بالإضافة إلى عدد من البنوك العربية والمشتركة المقيمة خارج الدول العربية. جاء في مقدمة الدول المستفيدة من الضمان دولة الكويت (19.06%)، فالمملكة العربية السعودية (18.65%)، ثم البنوك العربية والمشتركة (16.88%)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (11.63%)، والجمهورية التونسية (9.53%)، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (8.04%)، وفرنسا (6.31%)، والجمهورية اللبنانية (3.55%)، والمملكة الأردنية الهاشمية (2.63%)، وجمهورية مصر العربية (2.06%)، وسلطنة عمان (0.92%)، وألمانيا (0.60%)، ودولة قطر (0.08%)، ودولة فلسطين (0.06%) (انظر الجدول 2).

قيمة محفظة عقود الضمان حسب جنسية المستفيدين

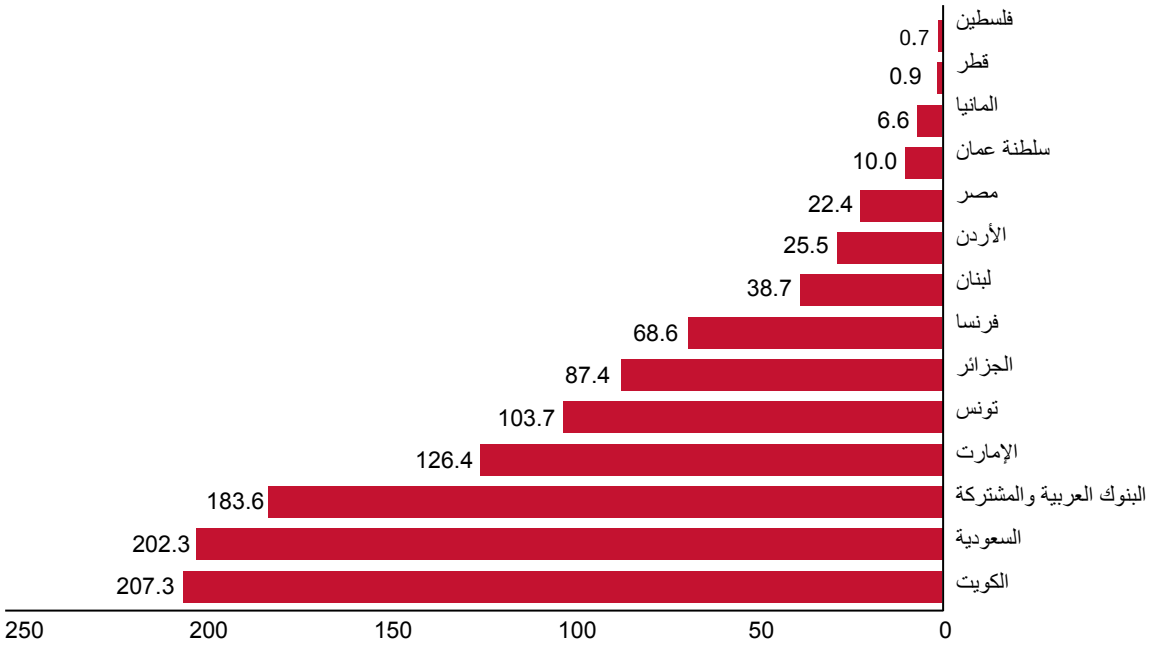

وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 55 دولة، منها 18 دولة عربية تصدرتها جمهورية مصر العربية (8.63%)، تلتها الجمهورية اللبنانية (6.57%)، والصين (5.85%)، والمملكة العربية السعودية (5.75%) والمملكة المغربية (5.42%)، وجمهورية العراق (5.29%)، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (5.25%)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (4.19%)، والجمهورية اليمنية (4.04%)، والمملكة الأردنية الهاشمية (3.95%)، والجمهورية العربية السورية (3.24%)، وسلطنة عمان (2.89%)، والجمهورية التونسية (2.58%)، ومملكة البحرين (2.52%)، ودولة الكويت (2.37%) فيما توزعت بقية العقود على 40 دولة بما نسبته (31.46%) من قيمة العقود. (انظر الجدول3)

أما على مستوى التوزيع القطاعي لعمليات التأمين المكتتبة من قبل المؤسسة فقد استحوذ قطاع الصناعات الكيماوية على نسبة 24% من إجمالي قيمة العمليات، تلاه قطاع المطاط واللدائن بنسبة 16%، ثم قطاع النفط ومشتقاته بنسبة 14%، فقطاع المنتجات والصناعة الغذائية بنسبة 9%، فقطاع الخدمات بنسبة 7%، فقطاع المنتجات النباتية بنسبة 6%، فقطاع الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 5%، فقطاع الخشب ومصنوعاته بنسبة 4%، فقطاع عجائن الخشب والمواد الليفية بنسبة 3%، فيما غطى باقي عمليات التأمين المكتتبة بنسبة 12% سلعاً ومنتجات متنوعة.

قيمة محفظة عقود الضمان حسب الدول المضيفة/ المستوردة

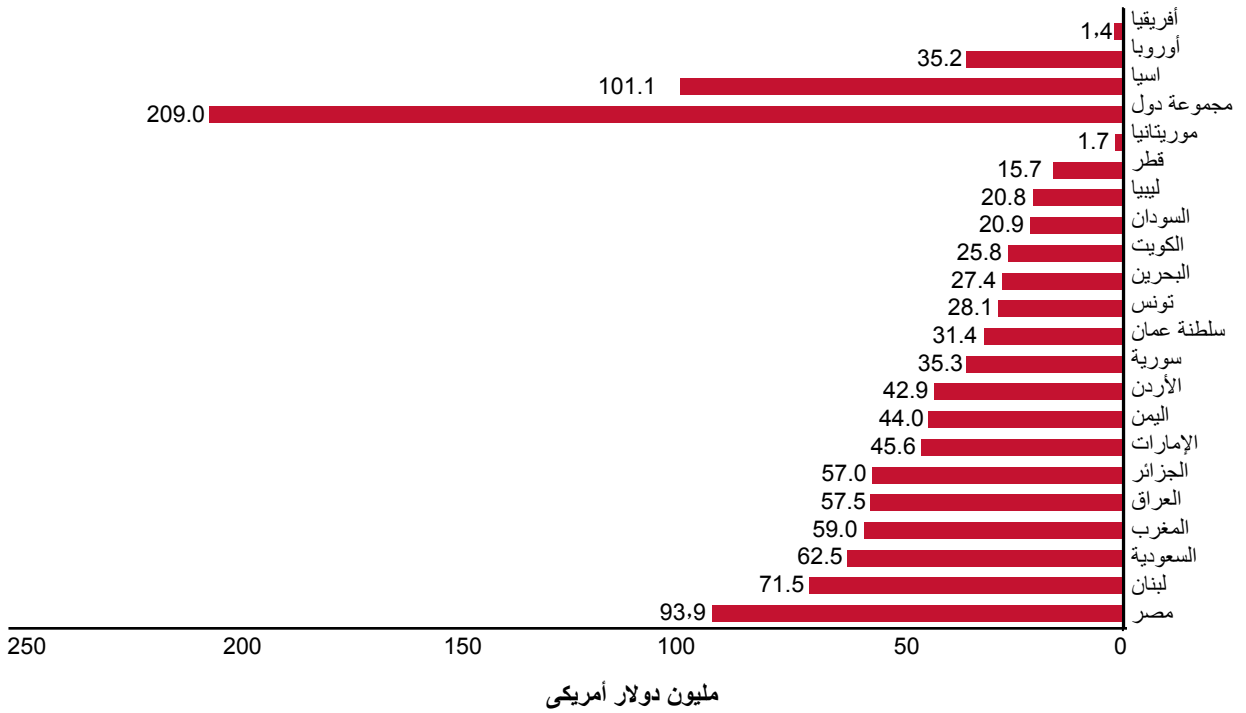

عقود تأمين ائتمان الصادرات بحسب نوع السلع

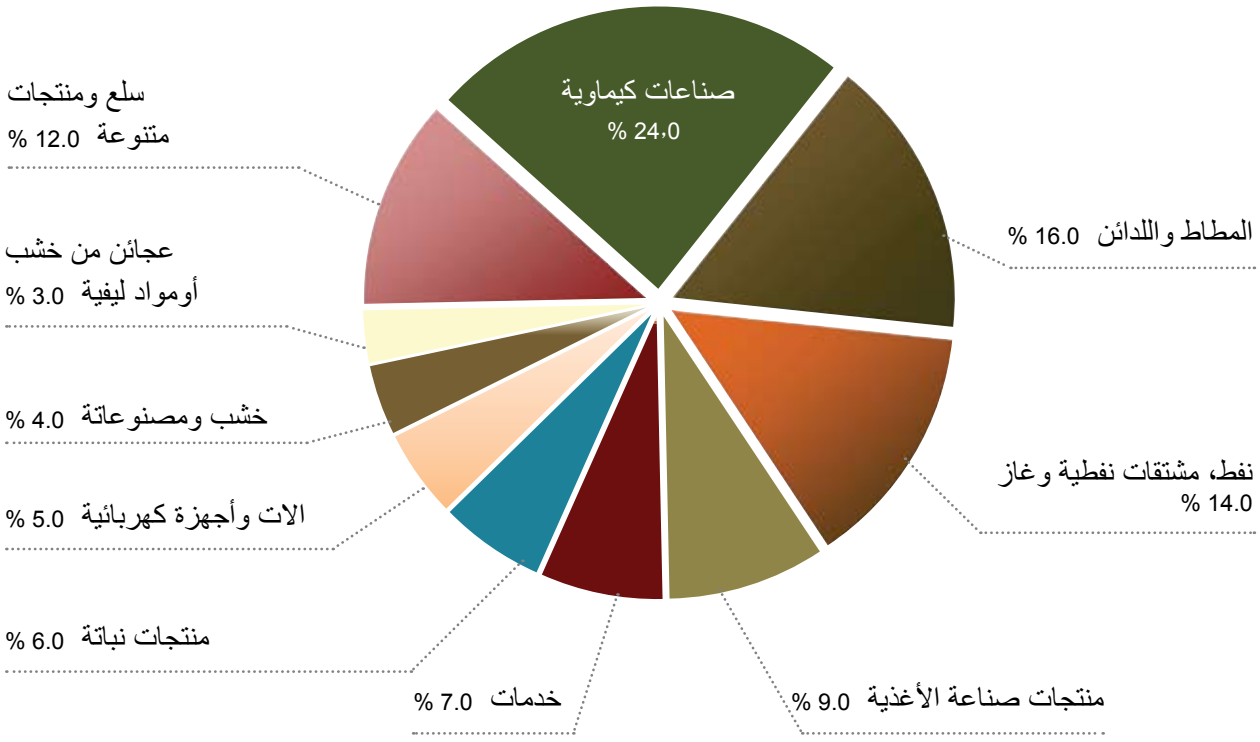

2.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة:

1.2.2 إجمالي العقود السارية:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 2014/12/31 مبلغ 867 مليون دولار أمريكي (254.29 مليون د.ك) وذلك بانخفاض نسبته 21% عن قيمة العقود السارية في نهاية عام 2013. وتوزعت هذه القيمة بنسبة 22.9% لعقود ضمان الاستثمار و77.1% لعقود تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين.

2.2.2 إجمالي الالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية للالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 2014/12/31 مبلغ 440.35 مليون دولار أمريكي (129.15 مليون د.ك) تمثل 50.79% من قيمة العقود السارية وذلك مقارنة بمبلغ 396.1 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2013. (انظر الجدول 4).

3.2 إجمالي إيرادات الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية لإيرادات الضمان في نهاية العام نحو 5.73 مليون دولار أمريكي (1.68 مليون د.ك) وذلك بزيادة نسبتها 11.91% عن قيمة إيرادات الضمان في العام 2013 البالغة 5.47 مليون دولار أمريكي (1.55 مليون د.ك).

4.2 التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة بدفع ثلاثة تعويضات بقيمة إجمالية 2,231,575.5 دولار أمريكي (654,521 د.ك)؛ أهمها تعويض لأحد البنوك العربية الأجنبية المشتركة بقيمة 2,213,575.5 دولار أمريكي (649,242 د.ك)* عن تحقق خطر غير تجاري في إحدى الدول العربية الأعضاء أما التعويضان الآخران فكانا عن تحقق خطر تجاري في دولتين إحداهما عربية.

تمكنت المؤسسة خلال العام من استرداد تعويض بقيمة 5,696,046 دولار أمريكي كانت المؤسسة قد دفعته خلال شهر ديسمبر 2013 عن تحقق خطر غير تجاري في إحدى الدول الأعضاء.

5.2 إعادة التأمين:

تم خلال العام تجديد 11 اتفاقية إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 7 اتفاقيات ائتمان صادرات و4 اتفاقيات تجارة داخلية.

وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام 8 اتفاقيات منها 5 اتفاقيات لتغطية عمليات تجارة داخلية و3 اتفاقيات لتغطية عمليات تصدير.

بلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 212 مليون دولار أمريكي (62.2 مليون د.ك). أشير إليها سلفاً في البند 3.1.2.

* تم إسترداد المبلغ بالكامل خلال شهر مارس 2015.

جدول رقم (1)
قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة كما في نهاية عام 2014

	دولار أمريكي	دينار كويتي
ضمان الاستثمار	198,629,100	58,257,915
ائتمان الصادرات	676,952,020	198,550,027
إعادة تأمين	212,000,000	62,179,600
الإجمـــالي العام	**1,087,581,120**	**318,987,542**

جدول رقم (2)

قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة كما في نهاية عام 2014 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود (بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المصدر	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى
		دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	%	دولار أمريكي	دينار كويتي	الإجمالي %
1	دولة الكويت	58,744,112	17,229,648.02	%29.57	148,507,637	43,557,290	%16.71	207,251,749	60,786,938.02	%19.06
2	المملكة العربية السعودية	68,965,888	20,227,694.95	%34.72	133,848,929	39,257,891	%15.06	202,814,817	59,485,585.84	%18.65
3	البنوك العربية والمشتركة	5,919,100	1,736,072.00	%2.98	177,635,883	52,100,604	%19.98	183,554,983	53,836,676.41	%16.88
4	دولة الإمارات العربية المتحدة	45,000,000	13,198,500.00	%22.66	81,434,275	23,884,673	%9.16	126,434,275	37,083,172.76	%11.63
5	الجمهورية التونسية	-	-	-	103,690,682	30,412,477	%11.66	103,690,682	30,412,477.00	%9.53
6	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	-	87,409,318	25,637,153	%9.83	87,409,318	25,637,153.00	%8.04
7	الجمهورية اللبنانية	5,000,000	1,466,500.00	%2.52	33,661,416	9,872,893	%3.79	38,661,416	11,339,393.22	%3.55
8	المملكة الأردنية الهاشمية	15,000,000	4,399,500.00	%7.55	13,545,000	3,972,749	%1.52	28,545,000	8,372,248.50	%2.62
9	جمهورية مصر العربية	-	-	-	22,417,500	6,575,053	%2.52	22,417,500	6,575,052.75	%2.06
10	سلطنة عمان	-	-	-	10,000,000	2,933,000	%1.12	10,000,000	2,933,000.00	%0.92
11	دولة قطر	-	-	-	900,000	263,970	%0.10	900,000	263,970.00	%0.08
12	دولة فلسطين	-	-	-	705,000	206,777	%0.08	705,000	206,776.50	%0.06
13	المانيا	-	-	-	6,561,541	1,924,500	%0.74	6,561,541	1,924,499.98	%0.60
14	فرنسا	-	-	-	68,634,840	20,130,598	%7.72	68,634,840	20,130,598.43	%6.31
	الإجمالي العام	**198,629,100**	**58,257,915**	**%100.00**	**888,952,020**	**260,729,627**	**%100.00**	**1,087,581,120**	**318,987,542**	**%100**
	النسبة إلى الإجمالي %	**%18.27**			**%81.73**					**%100**

جدول رقم (3)

قيمة محفظة عقود الضمان المبرمة خلال عام 2014 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب أنواع العقود (بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المضيف/المستورد	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى
		دولار امريكي	دينار كويتي	%	دولار امريكي	دينار كويتي	%	دولار امريكي	دينار كويتي	الإجمالي العام
1	جمهورية مصر العربية	-	-	-	93,852,939	27,527,067	%10.56	93,852,939	27,527,067	%8.63
2	الجمهورية اللبنانية	33,779,610	9,907,560	%17.01	37,672,161	11,049,245	%4.24	71,451,771	20,956,804	%6.57
3	المملكة العربية السعودية	-	-	-	62,544,992	18,344,446	%7.04	62,544,992	18,344,446	%5.75
4	المملكة المغربية	-	-	-	58,958,117	17,292,416	%6.63	58,958,117	17,292,416	%5.42
5	جمهورية العراق	45,000,000	13,198,500	%22.66	12,509,036	3,668,900	%1.41	57,509,036	16,867,400	%5.29
6	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	-	57,038,261	16,729,322	%6.42	57,038,261	16,729,322	%5.24
7	دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	45,572,073	13,366,289	%5.13	45,572,073	13,366,289	%4.19
8	الجمهورية اليمنية	43,965,889	12,895,195	%22.13	-	-	-	43,965,889	12,895,195	%4.04
9	المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	-	42,914,039	12,586,688	%4.83	42,914,039	12,586,688	%3.95
10	الجمهورية العربية السورية	35,254,536	10,340,155	%17.75	-	-	-	35,254,536	10,340,155	%3.24
11	سلطنة عمان	-	-	-	31,428,151	9,217,877	%3.54	31,428,151	9,217,877	%2.89
12	الجمهورية التونسية	5,919,100	1,736,072	%2.98	22,149,934	6,496,576	%2.49	28,069,034	8,232,648	%2.58
13	مملكة البحرين	-	-	-	27,422,832	8,043,117	%3.08	27,422,832	8,043,117	%2.52
14	دولة الكويت	-	-	-	25,825,337	7,574,571	%2.91	25,825,337	7,574,571	%2.37
15	جمهورية السودان	20,709,965	6,074,233	%10.43	200,000	58,660	%0.02	20,909,965	6,132,893	%1.92
16	ليبيا	14,000,000	4,106,200	%7.05	6,824,683	2,001,680	%0.77	20,824,683	6,107,880	%1.91
17	دولة قطر	-	-	-	15,709,774	4,607,677	%1.77	15,709,774	4,607,677	%1.44
18	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	-	-	-	1,674,392	491,099	%0.19	1,674,392	491,099	%0.15
	اجمالي الدول العربية	**198,629,100**	**58,257,915**	**%100.00**	**542,296,720**	**159,055,628**	**%61.01**	**740,925,820**	**217,313,543**	**%68.13**
	آسيا	-	-	-	101,014,509	29,627,556	%11.36	101,014,509	29,627,556	%9.29
	أوروبا	-	-	-	35,217,780	10,329,375	%3.96	35,217,780	10,329,375	%3.24
	أفريقيا	-	-	-	1,373,130	402,739	%0.15	1,373,130	402,739	%0.13
	مجموعة دول	-	-	-	209,049,882	61,314,330	%23.52	209,049,882	61,314,330	%19.22
	اجمالي الدول غير العربية	**-**	**-**	**-**	**346,655,300**	**101,674,000**	**%38.99**	**346,655,300**	**101,674,000**	**%31.87**
	الإجمالي العام	**198,629,100**	**58,257,915**	**1.00**	**888,952,020**	**260,729,627**	**%100.00**	**1,087,581,120**	**318,987,542**	**%100**
	النسبة إلى الإجمالي %	**%18.27**			**%81.73**					

جدول رقم (4)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2014/12/31 حسب القطر المضيف/المستورد وحسب أنواع العقود

(بالدولار الأمريكي والمعادل بالدينار الكويتي)

القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية		عقود الصادرات السارية		إجمالي العقود السارية		الالتزامات القائمة لعقود الاستثمار		الالتزامات القائمة لعقود ائتمان الصادرات		إجمالي الالتزامات القائمة		النسبة من الإجمالي
	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	
لبنان	33,779,610	9,907,560	34,649,561	10,162,716	68,429,171	20,070,276	33,779,610	9,907,560	20,130,010	5,904,132	53,909,620	15,811,692	%12.24
العراق	45,000,000	13,198,500	7,093,660	2,080,571	52,093,660	15,279,071	45,000,000	13,198,500	4,740,540	1,390,400	49,740,540	14,588,900	%11.30
اليمن	43,965,889	12,895,195	-	-	43,965,889	12,895,195	43,965,889	12,895,195	-	-	43,965,889	12,895,195	%9.98
سورية	35,254,536	10,340,155	-	-	35,254,536	10,340,155	35,254,536	10,340,155	-	-	35,254,536	10,340,155	%8.01
ليبيا	14,000,000	4,106,200	874,274	256,424	14,874,274	4,362,624	14,000,000	4,106,200	14,339,834	4,205,873	28,339,834	8,312,073	%6.44
السودان	20,709,966	6,074,233	7,249,294	2,126,218	27,959,260	8,200,451	20,352,980	5,969,529	7,049,294	2,067,558	27,402,274	8,037,087	%6.22
المغرب	-	-	27,074,723	7,941,016	27,074,723	7,941,016	-	-	21,816,439	6,398,762	21,816,439	6,398,762	%4.95
أفريقيا	-	-	18,354,532	5,383,384	18,354,532	5,383,384	-	-	17,238,394	5,056,021	17,238,394	5,056,021	%3.91
تونس	5,919,100	1,736,072	20,367,308	5,973,731	26,286,407	7,709,803	5,919,100	1,736,072	9,930,803	2,912,705	15,849,903	4,648,777	%3.60
السعودية	-	-	51,551,239	15,119,978	51,551,239	15,119,978	-	-	6,609,223	1,938,485	6,609,223	1,938,485	%1.50
الإمارات	-	-	40,108,846	11,763,925	40,108,846	11,763,925	-	-	5,269,878	1,545,655	5,269,878	1,545,655	%1.20
الأردن	-	-	18,329,870	5,376,151	18,329,870	5,376,151	-	-	3,925,138	1,151,243	3,925,138	1,151,243	%0.89
الكويت	-	-	-	-	-	-	-	-	3,357,437	984,736	3,357,437	984,736	%0.76
قطر	-	-	12,479,097	3,660,119	12,479,097	3,660,119	-	-	2,912,304	854,179	2,912,304	854,179	%0.66
مصر	-	-	20,036,092	5,876,586	20,036,092	5,876,586	-	-	2,240,124	657,028	2,240,124	657,028	%0.51
البحرين	-	-	19,590,953	5,746,027	19,590,953	5,746,027	-	-	1,635,756	479,767	1,635,756	479,767	%0.37
عمان	-	-	26,867,368	7,880,199	26,867,368	7,880,199	-	-	1,495,471	438,622	1,495,471	438,622	%0.34
موريتانيا	-	-	1,390,687	407,888	1,390,687	407,888	-	-	993,312	291,338	993,312	291,338	%0.23
الجزائر	-	-	7,263,390	2,130,352	7,263,390	2,130,352	-	-	161,952	47,501	161,952	47,501	%0.04
أوروبا	-	-	36,231,923	10,626,823	36,231,923	10,626,823	-	-	4,028,243	1,181,484	4,028,243	1,181,484	%0.91
آسيا	-	-	110,166,730	32,311,902	110,166,730	32,311,902	-	-	9,870,343	2,894,972	9,870,343	2,894,972	%2.24
مجموعة دول	-	-	208,668,556	61,202,487	208,668,556	61,202,487	-	-	104,334,278	30,601,244	104,334,278	30,601,244	%23.69
الإجمالي	**198,629,100**	**58,257,915**	**668,348,105**	**196,026,499**	**866,977,205**	**254,284,414**	**198,272,115**	**58,153,211**	**242,078,773**	**71,001,704**	**440,350,888**	**129,154,915**	**%100**

العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ

الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، وبالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد. لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع إذ لا يكون ذلك إلا بعد تحقق الخطر في أي منها.

رسم بياني (1)

قيمة محفظة عقود الضمان في نهاية عام 2014 موزعة حسب الأقطار المضمونة

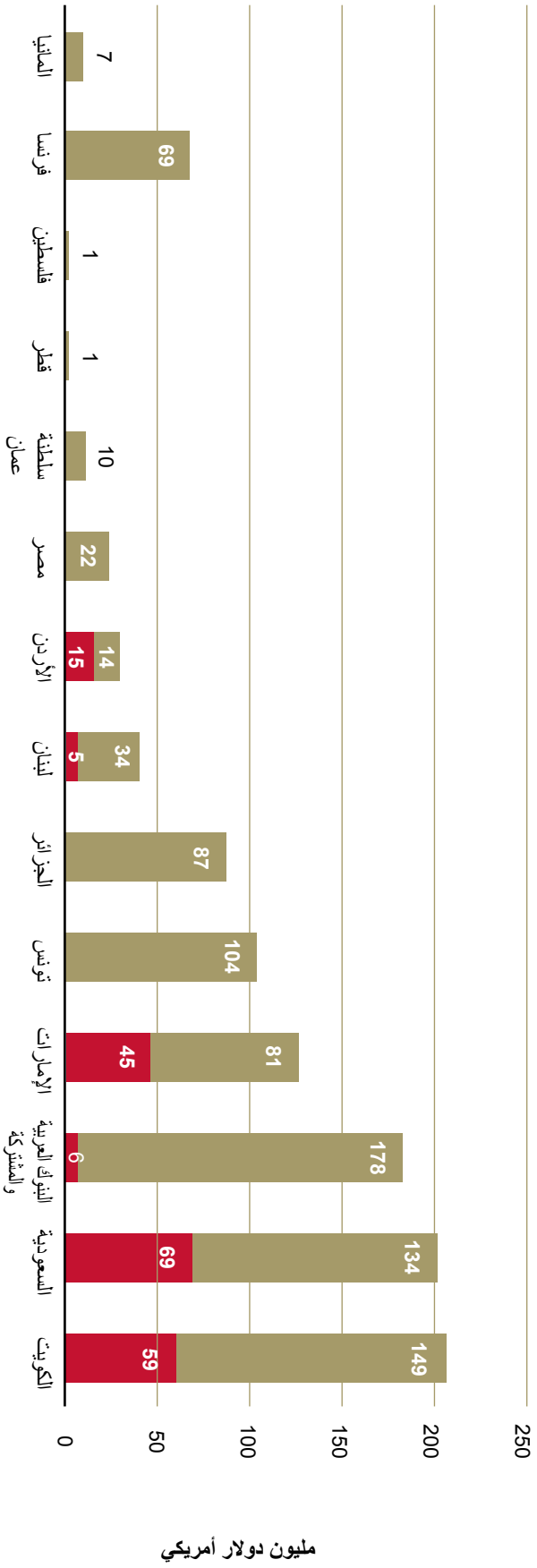

رسم بياني (2)

قيمة محفظة عقود الضمان في نهاية عام 2014 موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة

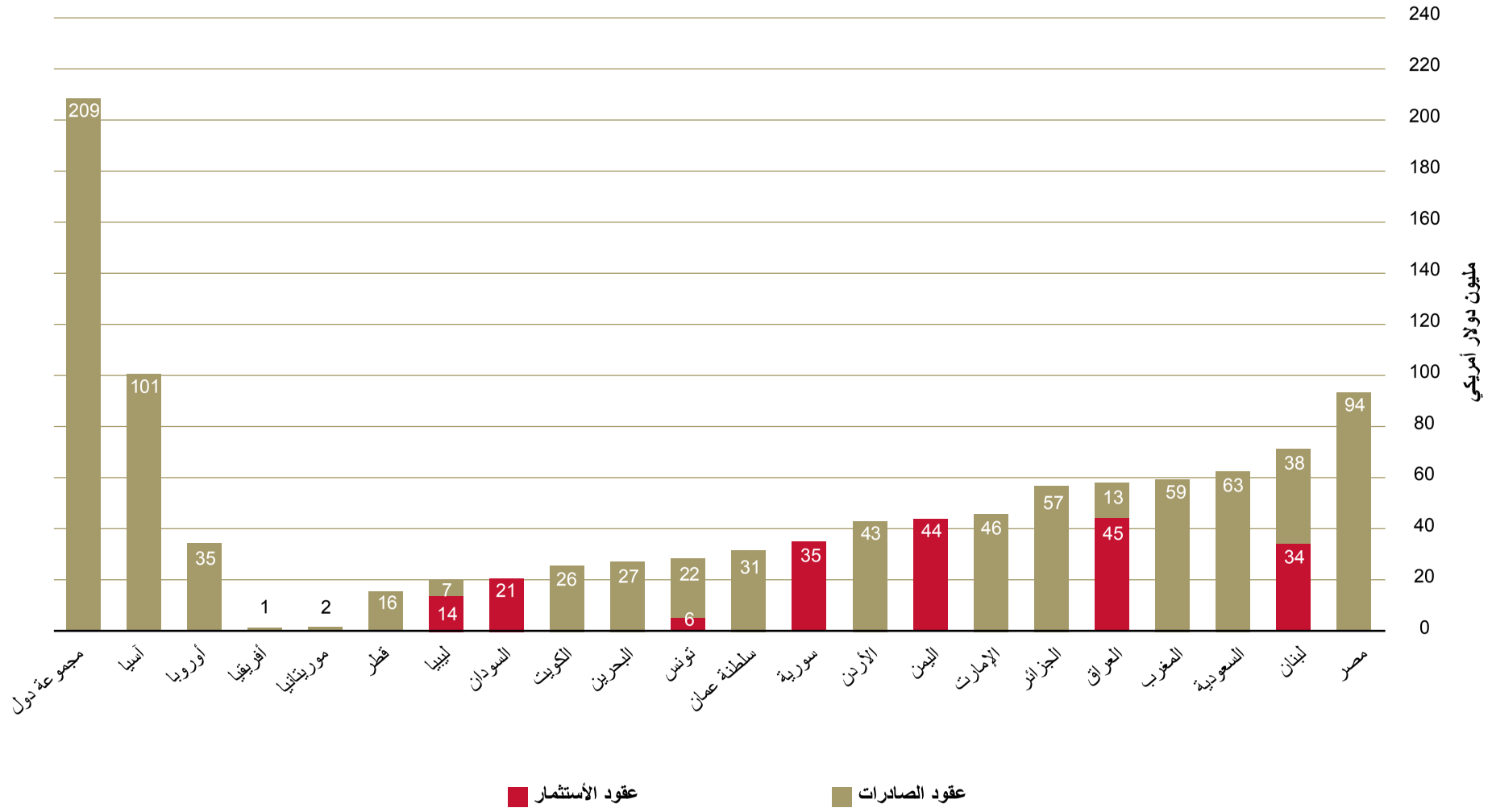

رسم بياني (3)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2014/12/31 حسب الأقطار المضيفة/المستوردة

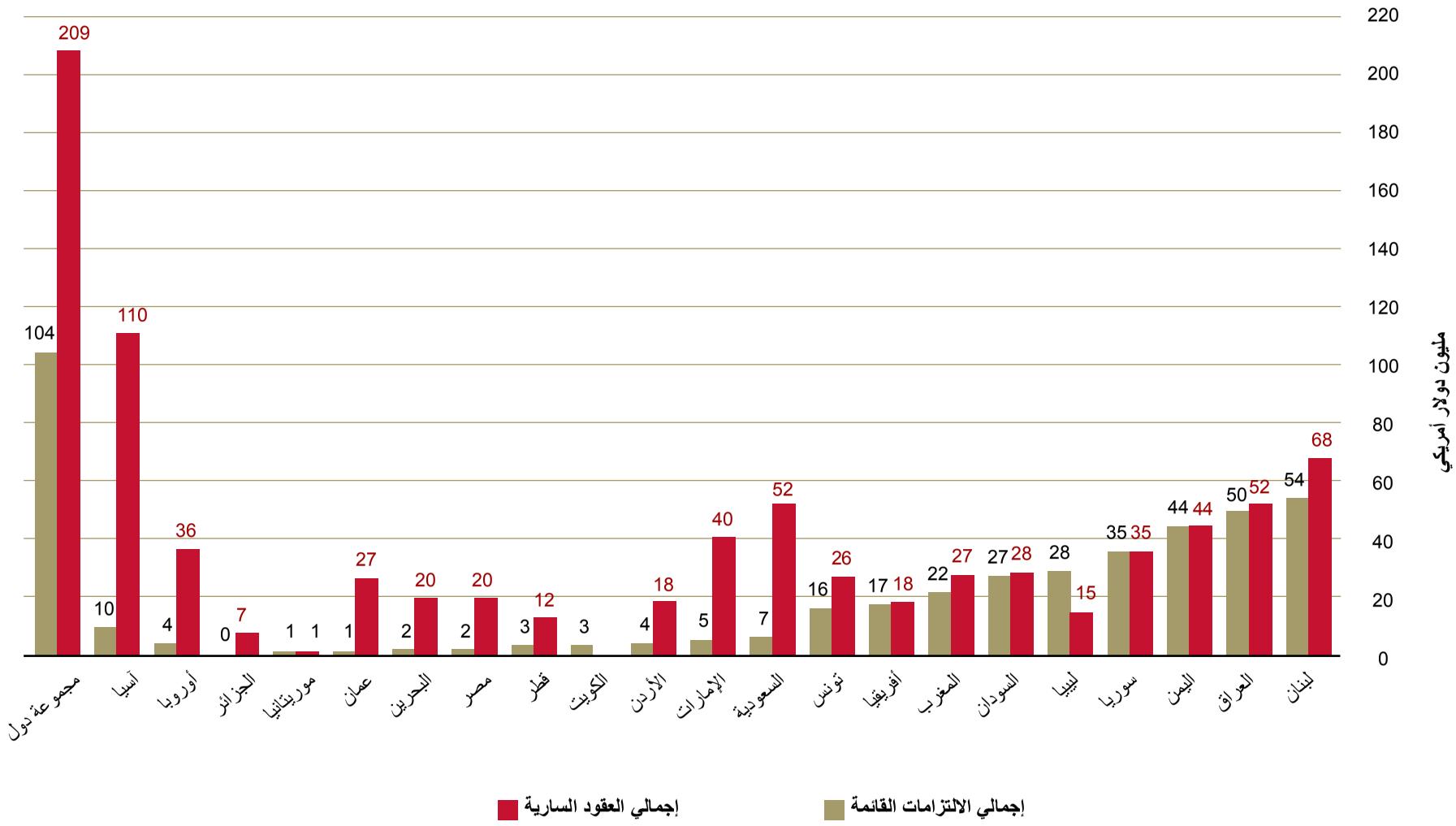

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

1.3 المطبوعات والدراسات وأوراق العمل:

واصلت المؤسسة جهودها الرامية لبلوغ أحد أهداف إنشائها والمتمثل في نشر المعرفة والمساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي ومستجدات صناعة الضمان من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير مناخ الأعمال وتشجيع وجذب التدفقات التجارية والرأسمالية إلى الدول العربية على النحو التالي:

1.1.3 التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية»:

- صدر عن المؤسسة خلال العام 2014 النسخة التاسعة والعشرون من التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014»، حيث شهد التقرير مواصلة تطوير «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار» الذي أصبح ضمن المؤشرات المهمة على المستويين الإقليمي والدولي، بشموله 111 دولة عربية وأجنبية ورصده لعدد كبير من المتغيرات تعطي صورة دقيقة للمسئولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص عن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي، كذلك تم إصدار نسخة الكترونية كاملة من التقرير باللغة الإنجليزية وذلك لتسهيل وتوسيع نطاق الاستفادة من المعلومات والاستنتاجات والمقترحات الواردة في التقرير.

- تم توزيع نحو 5000 نسخة ورقية وإلكترونية من التقرير على الجهات المختصة في الدول الأعضاء وعلى المؤسسات الإقليمية والجهات البحثية والمستثمرين ورجال الأعمال في المنطقة العربية وخارجها، كما تم تحميل التقرير باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الشبكي للمؤسسة بهدف إتاحة الفرصة للمتابعين والمهتمين للاطلاع عليه، ومسح آرائهم، لإثراء جهود تحسينه وتطويره.

2.13 النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»:

- أصدرت المؤسسة خلال العام **أربعة أعداد** من النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار»، بعد مواصلة تطوير شكلها الفني ومضمونها. حيث تناولت قضايا وموضوعات وثيقة الصلة بعمل المؤسسة في مجالات الاستثمار وصناعة الضمان، إضافة إلى الأبواب الثابتة التي تتناول أنشطة المؤسسة واجتماعات مجلس إدارتها ومجلس مساهميها. حيث تناولت الافتتاحيات كلمات السيد المدير العام حول؛ دور المعلومات في تعزيز التعاون الاستثماري العربي، وشركاء الاستثمار في المنطقة العربية، وصناعة الضمان وتنمية التجارة والاستثمار في الدول العربية، وجذب الاستثمار وإصلاح بيئة اداء الاعمال في الدول العربية، كما أدرجت النشرة ملفات ودراسات موسعة أعدتها المؤسسة عن؛ الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الاقليمية والدولية، والاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، وصناعة الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم، وبيئة أداء الاعمال في الدول العربية لعام 2015.

- تم توزيع نحو 4500 **نسخة**، عبر البريد العادي و1000 **نسخة** إلكترونية من النشرة لكل عدد فصلي، فضلا عن إتاحتها عبر الموقع الشبكي للمؤسسة.

3.1.3 الدراسات وأوراق العمل:

- قدمت المؤسسة (12) دراسة وورقة عمل وكلمة متخصصة خلال فعاليات اقتصادية مهمة عقدت في نحو 10 دول عربية وأجنبية، على مدار العام، سلطت بمجملها الضوء على مؤشر ضمان لجاذبية الدول للاستثمار وتطورات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة ودور المؤسسة في تعزيز الاستثمارات والصادرات في العالم العربي في ضوء المستجدات الأخيرة.

4.1.3 المعلومات والبيانات:

- واصلت المؤسسة تحديث قاعدة بيانات متكاملة تضم نحو 375 الف بيان لتقييم جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي في 111 دولة عربية وأجنبية بسلاسل زمنية تمتد الى نحو 30 عاما في المتوسط.

2.3 الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات:

أولا: الأنشطة والفعاليات والمؤتمرات التي شاركت المؤسسة في تنظيمها:

- «الاجتماع المصغر لهيئات تشجيع الاستثمار العربية»، دبي، الامارات، أكتوبر 2014.
- مؤتمر «أسبوع تنمية وتطوير التجارة العالمية – أوروبا والشرق الاوسط وأفريقيا» دبي، الامارات، أكتوبر 2014.
- «الاجتماع السنوي الخامس لاتحاد أمان»، طهران، إيران، نوفمبر 2014.
- « المؤتمر السادس عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب» القاهرة، مصر، نوفمبر 2014.
- «الملتقى الرابع لآليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمارات في جمهورية مصر العربية»، القاهرة، مصر، نوفمبر 2014.

ثانيا: شاركت المؤسسة في فعاليات اقتصادية، خلال العام، تضمنت:

- منتدى «موريتانيا للاستثمار»، نواكشوط، موريتانيا، يناير 2014.
- الاجتماع الاستثنائي بشأن «مبادرة رئيس جمهورية السودان للاستثمار الزراعي»، الخرطوم، السودان، يناير 2014.
- مؤتمر «تمويل تجارة وصادرات الشرق الاوسط السنوي الحادي عشر»، دبي، الامارات، فبراير 2014.
- ملتقى «تمويل التجارة والبنية التحتية والمشاريع في ليبيا»، إسطنبول، تركيا، فبراير 2014.
- ورشة عمل «الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة»، القاهرة، مصر، ابريل 2014.
- حلقة نقاشية «البيئة الاستثمارية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة»، الكويت، أبريل 2014.
- مؤتمر «التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي ودور الدولة»، الكويت، أبريل 2014.
- ندوة «الكفالات السنوية»، أمستردام، هولندا، ابريل 2014.
- اجتماع «المجلس التنفيذي لاتحاد امان» اسطنبول، تركيا، مايو 2014.
- ورشة عمل «ادارة الخزانة والتعامل في البورصة»، الكويت، مايو 2014.
- «مؤتمر الاستثمار العالمي»، اسطنبول ، تركيا، مايو 2014.
- «منتدى الأعمال الألماني العربي السابع عشر»، برلين، ألمانيا، يونيو 2014.
- «اجتماعات نادي براغ السنوية، سلوفينيا، يونيو 2014.
- ورشة عمل «الاستراتيجية الوطنية لإطلاق مشروع الرؤية الاقتصادية الجديدة في الجمهورية التونسية»، تونس، يونيو 2014.
- «اجتماع التنسيق الثامن لتعزيز التعاون في مجال تمويل وضمان التجارة والصادرات» الرياض، السعودية، سبتمبر 2014.
- «الملتقى التعريفي لخدمات الضمان»، الرياض، السعودية، سبتمبر 2014.
- منتدى «الاستثمار في الامن الغذائي والثروة المعدنية»، الخرطوم، السودان، سبتمبر 2014.
- «المؤتمر السنوي الثاني لتمويل التجارة السعودية»، الرياض، السعودية، نوفمبر 2014.

3.3 التعاون والاتصال الخارجي:

واصلت المؤسسة نشاطها خلال العام في تعزيز التعاون مع الجهات والمؤسسات العربية والدولية في المنطقة والعالم عبر محاور مختلفة أبرزها؛

- توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون لترويج خدمات تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أبرزها: اتفاقية تعاون مع الوكالة الافريقية للتأمين في كينيا، ومذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، واتفاقية تأمين تعزيز اعتمادات مستندية مع بنك اليوباف العربي الدولي – البحرين، واتفاقية تعاون مع شركة بلاروسيا لتأمين الاستيراد والتصدير، واتفاقية إنتاج بالعمولة مع شركة جيسكو لاستشارات التأمين والتسويق البنكي في مصر، واتفاقية إنتاج بالعمولة مع إحدى الجهات في مملكة البحرين، كما وقعت المؤسسة اتفاقيات تعاون لترويج خدماتها مع شركات خدمات التأمين وإعادة التامين ووسطاء التأمين في كل من لبنان والكويت والامارات والاردن وبلجيكا بالإضافة الى مذكرة تفاهم للتعاون المشترك مع بنك مغربي واتفاقية تبادل خدمات تحصيل الديون مع شركة تأمين مغربية.
- زيارات رسمية إلى 8 دولة عربية هي: سلطنة عمان، تونس، مصر، موريتانيا، السودان، الامارات، المغرب، السعودية. إلى جانب زيارة 5 دول أجنبية هي: تركيا، هولندا، ايران، ألمانيا، بلجيكا، تم خلالها الالتقاء بعدد من المسؤولين الحكوميين ولاسيما في وزارات المالية والاقتصاد والتجارة والتعاون الدولي والاستثمار والبنوك المركزية وجهات تشجيع الاستثمار ومؤسسات ضمان ائتمان الصادرات والقروض، وذلك لتعزيز التعاون فيما بين المؤسسة وتلك الجهات في مجالات عمل المؤسسة.
- استقبال وفود من 17 دولة عربية وأجنبية تمثل جهات حكومية ومنظمات إقليمية ودولية وشركات كبرى، كما واصلت المؤسسة مشاوراتها المستمرة مع العديد من الهيئات العربية والدولية خلال الفعاليات المتنوعة التي تنظمها أو تشارك فيها أو عبر قنوات الاتصال المختلفة.
- مهمات تسويقية وزيارات ميدانية ولقاءات لعدد من المؤسسات الاستثمارية والتصديرية والتمويلية العربية والأجنبية ووسطاء التأمين في 8 دول عربية و5 دول أجنبية بالإضافة إلى دولة المقر.
- تحديث المطبوعات التعريفية والترويجية فضلا عن تنفيذ حملات بريدية إلكترونية، وذلك بهدف التعريف بخدمات المؤسسة ومستجداتها في مجال ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات وتأمين التخصيم والتجارة الداخلية، إضافة إلى خدمة تأمين المصارف والمؤسسات التمويلية.

4.3 تطوير الموارد البشرية:

- واصلت المؤسسة تطوير الموارد البشرية والارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة، من خلال برامج ودورات تدريبية داخلية وخارجية، حيث شارك ممثلو المؤسسة في خمس دورات عن مخاطر الائتمان في ايران وإيطاليا، وأربع دورات أخرى في مجالات التعامل مع أسواق المال واللغة الإنجليزية، وحماية الشبكات، وتطوير بعض تطبيقات برامج الكمبيوتر.

5.3 تقنية المعلومات:

تم خلال العام تعزيز الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، في تسهيل وتسريع وتدقيق الأعمال عبر تطوير أنظمة تؤمن الدعم الفني الفعال لمختلف إدارات المؤسسة من خلال ما يلي:

1.5.3 الأنظمة والبرامج

- استكمال تطوير نظام إدارة الوثائق واعتماده في مختلف الإدارات وربطه بالأنظمة القائمة.
- تطوير نظام تأمين الصادرات، بتطوير النماذج والتقارير المستخرجة منه واستحداث رسائل نمطية إلكترونية منه وإدخال أدوات جديدة فيما يتعلق بعقود التخصيم.
- تطوير نظام إعادة التأمين بإضافة تقارير وتنبيهات دورية آلية وإلكترونية تخص الاتفاقيات وخصوصا التي قاربت على الانتهاء.
- مواصلة تطوير أنظمة المؤسسات المالية والتعويض والاسترداد والتأمين الصحي للعاملين بإضافة خدمات وتقارير جديدة.
- إدخال خدمة الخادم السحابي (Oracle Cloud) بالتعاون مع شركة أوراكل وذلك لتحديث كفاءة الأنظمة، وتخفيض تكاليف التراخيص، والتركيز على بناء الأنظمة، ورفع كفاءة التعافي من الكوارث.

2.5.3 الشبكات والبنى التحتية:

- تغيير وتحديث عدد من الأجهزة والاستجابة لطلبات الدعم الفني.
- تحديث كافة نظم الحماية للشبكة وتطوير إجراءات إضافية للحائط الناري.
- أرشفة وحفظ كافة ملفات وبرامج المؤسسة إلكترونيا بنهاية عام 2014.
- نقل كافة تطبيقات قواعد البيانات لدى الموظفين إلى نظام أوراكل الجديد.
- مراجعة نظم تشغيل الشبكة والخوادم بحيث تتماشى مع الإجراءات المتبعة مع جهات التدقيق.
- نقل بعض خوادم الشبكة من الأجهزة الحسية إلى الافتراضية.
- تطوير وتحديث إجراءات استخدام شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني عبر الهواتف الذكية للحد من الاختراقات ورفع كفاءة وسرعة الخدمة.

5.32. الموقع الشبكي:

تم متابعة تطوير الموقع الشبكي للمؤسسة باللغتين العربية والإنجليزية، وخصوصا على صعيد المحتوى ليشمل؛ مواصلة تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، إضافة مطبوعات وتقارير ونشرات ودوريات، سلاسل زمنية لإحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لمحات إحصائية عن الدول الأعضاء، الفرص الاستثمارية المتاحة في معظم الدول العربية والتشريعات ذات الصلة بالاستثمار، الرد على الاستفسارات وطلب المعلومات، وهو ما أسفر إلى جانب النشاط الإعلامي والترويجي عن استقطاب أكثر من 21 ألف زيارة من 129 دولة. كما تم متابعة تحديث وتطوير الموقع الشبكي لهيئات الضمان العربية الإسلامية «اتحاد أمان».

6.3 النشاط الإعلامي:

واصلت المؤسسة تعزيز تواجدها على الساحة الإعلامية بإصدار أكثر من 18 بياناً وإجراء نحو 6 لقاءات مع وسائل إعلام إقليمية ودولية مهمة أثمرت عن رصد أكثر من (1200) خبر وموضوع في مختلف وسائل الإعلام ووكالات الأنباء المقروءة والمسموعة والمرئية الإقليمية والدولية وباللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، كما احتلت تلك المواد الإعلامية مساحات كبيرة في أكثر وسائل الإعلام العربية والدولية شهرة وأوسعها انتشارا وبزيادة عن الفترة المناظرة من العام السابق وبما أسفر عن تحقيق أهداف المؤسسة بنشر الوعي الاستثماري والترويج لخدمات الضمان بصورة أكثر فعالية.

الفصل الرابع: التقرير المالي

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2014 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 124,368,349 دينارا كويتيا (424,031,193 دولارا أمريكيا) كما يظهره الشكل التالي:

موجودات المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2014

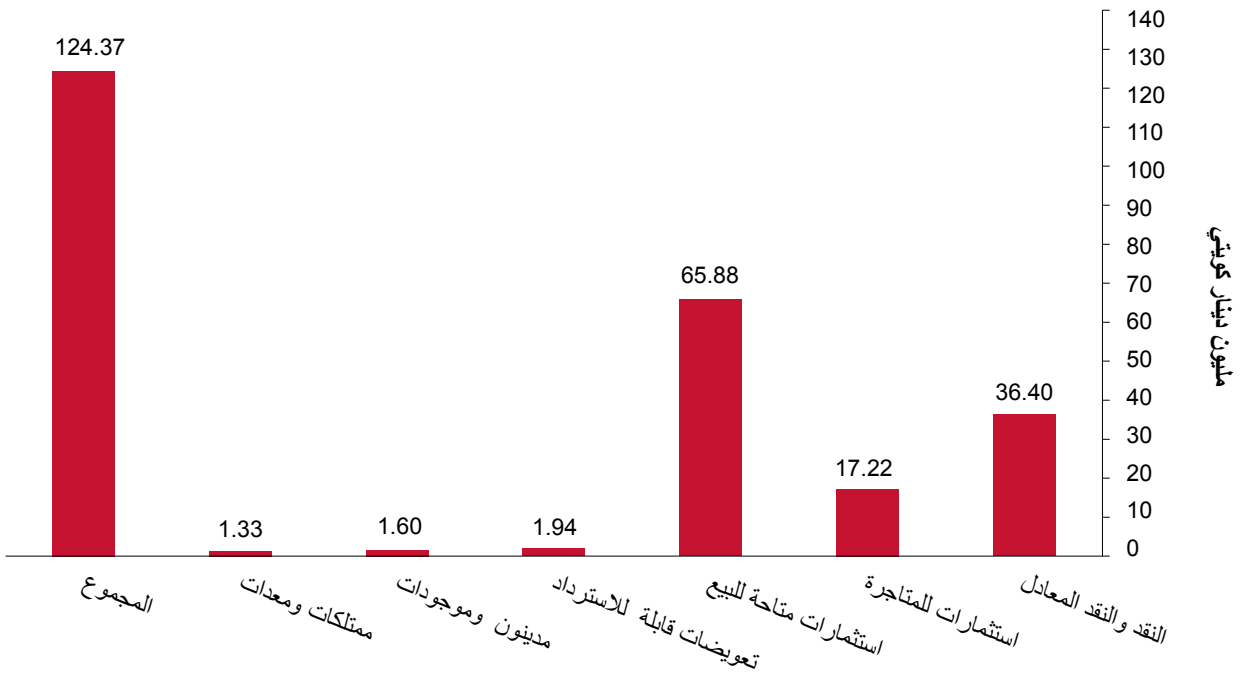

ولقد توزعت نسب الموجودات بصورة أساسية بين الاستثمارات 66.8% والنقدية 29.3% والموجودات الأخرى 3.9% كما يظهر بالشكل أدناه.

توزيع نسب موجودات المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2014

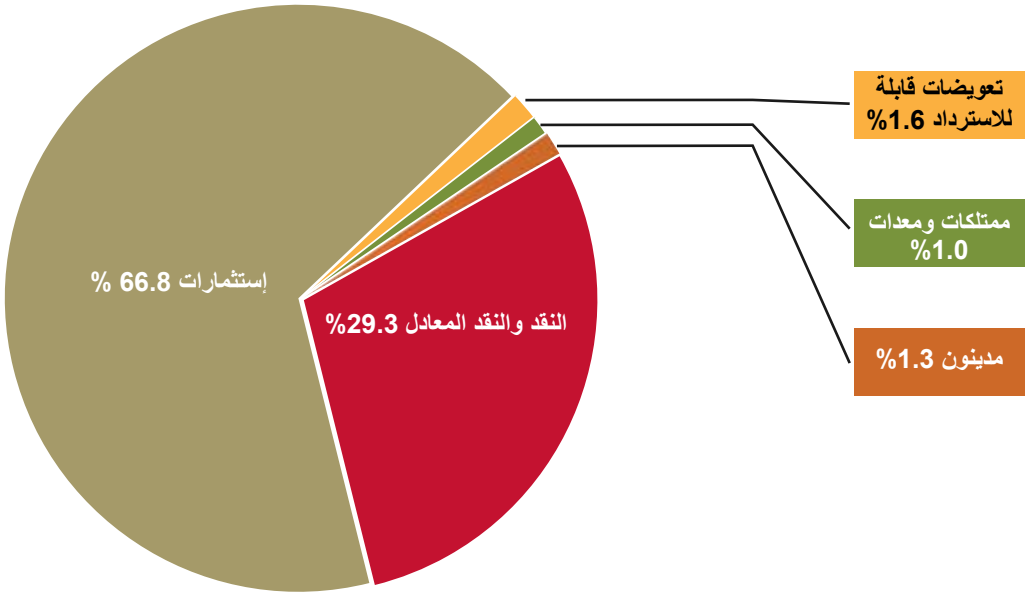

كما بلغت حقوق الملكية في 31 ديسمبر 2014 مبلغ 116,634,016 دينارا كويتيا (397,661,152 دولاراً أمريكياً) وهي تتكون من رأس المال المدفوع وقدره 75,283,067 ديناراً كويتياً (256,675,987 دولاراً أمريكياً) والاحتياطي العام وقدره 40,611,545 دينارا كويتيا (138,464,183 دولاراً أمريكياً) والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة وقدرها 739,404 ديناراً كويتياً ما يعادل (2,520,982 دولاراً أمريكياً)، وتجدر الإشارة إلى أن حقوق الملكية زادت هذا العام بمقدار 9.83 مليون دينار كويتي ما يعادل 33.52 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بالدخل والإنفاق كما في 31 ديسمبر2014 فقد بلغ الدخل من نتائج الضمان والفوائد على السندات والودائع وحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى 2,438,692 دينارا كويتيا (8,314,667 دولاراً أمريكياً).

كما أظهرت نتائج الاستثمار أرباحاً محققة قدرها 2,359,151 دينارا كويتيا (8,043,474 دولارا أمريكيا) من توزيعات أرباح وبيع عدد من الاستثمارات في سندات وصناديق مالية ومحافظ استثمارية، وبلغت خسائر فروق العملة 47,599 دينارا كويتيا وبذلك يكون مجموع الأرباح التشغيلية 4,750,244 دينارا كويتيا (16,195,854 دولاراً امريكياً).

وفيما يتعلق بصافي نتائج أعمال السنة 2014 فيظهر ربحاً قدره 1,864,804 دينارا كويتيا (6,358,009 دولاراً أمريكياً).

فيما يتعلق بالمصاريف العمومية والإدارية في 31 ديسمبر 2014 فقد بلغت 2,885,440 ديناراً كويتياً (9,837,845 دولارا أمريكيا) بارتفاع قدره 111,079 ديناراً كويتياً، وهي ما زالت أقل من التقديرات المحددة لها بالموازنة التقديرية لعام 2014.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويـت

هاتف : 8060 2243 - 8844 2240 965+
فاكس : 2080 2245 - 8855 2240 965+

www.deloitte.com

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ("المؤسسة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014 وكذلك بيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسؤولية إدارة المؤسسة عن البيانات المالية

إن إدارة المؤسسة هي المسئولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وهي أيضاً المسئولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية لا تحتوي على أخطاء مادية. إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالمؤسسة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2014 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر تقريره بدون تحفظات بتاريخ 20 فبراير 2014.

بدر عبد الله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
الوزان وشركاه - ديلويت وتوش
الكويت في 23 فبراير 2015

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

مؤسسة اقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2014	2013
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	5	17,154,508	29,780,749
ودائع ووكالات لدى مؤسسات مالية	6	19,250,000	-
استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل	7	17,214,497	15,995,976
استثمارات متاحة للبيع	8	65,876,873	62,626,746
تعويضات قابلة للاسترداد		1,939,397	2,169,256
مدينون وموجودات أخرى		1,602,390	2,275,340
ممتلكات ومعدات	9	1,330,684	1,377,891
مجموع الموجودات		**124,368,349**	**114,225,958**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
دائنون ومطلوبات أخرى		431,464	672,965
احتياطيات تأمين فنية	10	1,385,946	1,389,311
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	9	1,856,447	1,902,863
المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين		1,175,114	835,389
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة		2,885,362	2,624,879
إجمالي المطلوبات		**7,734,333**	**7,425,407**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	11	75,283,067	68,414,267
احتياطي عام	12	40,611,545	38,796,741
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة		739,404	(410,457)
إجمالي حقوق الملكية		**116,634,016**	**106,800,551**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**124,368,349**	**114,225,958**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2014	2013
الإيرادات:			
إجمالي أقساط الضمان	13	1,153,178	1,146,482
أقساط ضمان محولة		(308,406)	(427,795)
صافي أقساط الضمان		844,772	718,687
احتياطي أقساط غير مكتسبة	10	81,090	205,143
احتياطي تعويضات تحت التسوية	10	(86,429)	(289,984)
صافي أقساط الضمان المكتسبة		839,433	633,846
إيرادات وعمولات أخرى		15,770	55,565
نتائج الضمان		855,203	689,411
إيرادات فوائد بنكية وسندات		1,578,702	1,131,359
صافي إيرادات استثمارات	14	2,359,151	2,394,294
(خسائر)/ أرباح فروق عملة		(47,599)	14,485
إيرادات أخرى متنوعة		4,787	1,003
مجموع الإيرادات		**4,750,244**	**4,230,552**
المصروفات:			
رواتب وأجور ومكافآت		(1,957,093)	(1,850,626)
مصروفات إدارية		(800,534)	(787,951)
مصروفات استهلاك		(87,225)	(86,618)
مخصصات وأخرى		(40,588)	(49,166)
إجمالي المصروفات		**(2,885,440)**	**(2,774,361)**
صافي ربح السنة		**1,864,804**	**1,456,191**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2014	2013
صافي ربح السنة	**1,864,804**	**1,456,191**
بنود الدخل الشامل الأخرى		
بنود سوف يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في فترات لاحقة		
أرباح غير محققة من استثمارات متاحة للبيع	825,356	2,371,684
المحول إلى بيان الدخل من بيع استثمارات متاحة للبيع	(1,456,797)	(3,048,480)
خسارة انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع	1,781,302	1,517,733
	1,149,861	840,937
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**3,014,665**	**2,297,128**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتى)

	رأس المال المدفوع	احتياطي عام	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	أرباح محتفظ بها	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2013	**55,621,667**	**37,340,550**	**(1,251,394)**	**-**	**91,710,823**
صافي ربح السنة	-	-	-	1,456,191	1,456,191
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	840,937	-	840,937
المحول إلى الاحتياطي العام	-	1,456,191	-	(1,456,191)	-
زيادة رأس المال	12,792,600	-	-	-	12,792,600
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	**68,414,267**	**38,796,741**	**(410,457)**	**-**	**106,800,551**
الرصيد كما في 1 يناير 2014	**68,414,267**	**38,796,741**	**(410,457)**	**-**	**106,800,551**
صافي ربح السنة	-	-	-	1,864,804	1,864,804
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	1,149,861	-	1,149,861
المحول إلى الاحتياطي العام	-	1,864,804	-	(1,864,804)	-
زيادة رأس المال (إيضاح 11)	6,868,800	(50,000)	-	-	6,818,800
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	**75,283,067**	**40,611,545**	**739,404**	**-**	**116,634,016**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2014	2013
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي ربح السنة		**1,864,804**	**1,456,191**
تعديلات لـ:			
استهلاك		87,225	86,618
صافي إيرادات استثمارات		(2,439,333)	(2,394,294)
إيرادات فوائد بنكية وسندات		(1,578,702)	(1,131,359)
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة		371,240	319,258
مخصص انخفاض في قيمة تعويضات قابلة للاسترداد		150,745	83,939
مصروفات عقد إيجار تمويلي		179,617	179,617
خسائر العمليات قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**(1,364,404)**	**(1,400,030)**
مدينون وموجودات أخرى		1,715,596	(1,398,151)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل		104,892	-
تعويضات قابلة للاسترداد		79,114	(1,669,934)
دائنون ومطلوبات أخرى		(241,501)	227,791
احتياطيات تأمين فنية		(3,365)	81,827
المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين		339,725	-
النقد الناتج من/ (المستخدم في) أنشطة العمليات		630,057	(4,158,497)
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للعاملين		(110,757)	(92,167)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		**519,300**	**(4,250,664)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
ودائع ووكالات لدى مؤسسات مالية		(19,250,000)	17,500,000
شراء استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل		-	(14,013,965)
شراء استثمارات متاحة للبيع		(48,825,319)	(51,813,633)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		45,885,749	61,241,764
شراء ممتلكات ومعدات		(40,018)	(17,713)
توزيعات أرباح من شركة زميلة		-	17,037
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		1,076,802	762,671
إيرادات فوائد بنكية وسندات مستلمة		1,414,478	901,689
صافي التدفقات النقدية (المستخدم في)/ الناتجة من أنشطة الاستثمار		**(19,738,308)**	**14,577,850**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
سداد التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي		(226,033)	(222,997)
زيادة رأس المال		6,818,800	12,792,600
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**6,592,767**	**12,569,603**
(النقص)/ الزيادة في النقد والنقد المعادل		**(12,626,241)**	**22,896,789**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		29,780,749	6,883,960
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	**17,154,508**	**29,780,749**

■ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

مؤسسة اقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (جميع المبالغ بالدينار الكويتى مالم يذكر غير ذلك)

1. نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء.

إن الأغراض الأساسية للمؤسسة هي توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية والائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. تعمل المؤسسة أيضاً على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو ص. ب. 23568، الصفاة 13096، دولة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة في 23 فبراير 2015.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في بعض الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيم العادلة، كما هو مبين في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 معايير جديدة ومعدلة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وأصبحت سارية المفعول

خلال السنة الحالية، قامت المؤسسة بتطبيق عدداً من المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي صدرت ويسري مفعولها على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10، المعيار الدولي للتقارير المالية 12، ومعيار المحاسبة الدولي 27 المنشآت الاستثمارية

قامت المؤسسة بتطبيق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10، المعيار الدولي للتقارير المالية 12، ومعيار المحاسبة الدولي 27 المنشآت الاستثمارية للمرة الأولى خلال السنة الحالية. تُعرّف التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 المنشأة الاستثمارية وتتطلب من المنشأة المعدة للبيانات المالية والتي ينطبق عليها تعريف المنشأة الاستثمارية ألا تقوم بتجميع شركاتها التابعة، ولكن يتوجب عليها بدلاً من ذلك قياس شركاتها التابعة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بياناتها المالية المجمعة والمنفصلة. تم عمل تعديلات لاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27 وذلك لتقديم متطلبات الإفصاح الجديدة للمنشآت الاستثمارية.

حيث أن المؤسسة ليست منشأة استثمارية، لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر على الافصاحات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية للمؤسسة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

قامت المؤسسة بتطبيق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 32 مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمرة الأولى خلال السنة الحالية. توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 المتطلبات المتعلقة بمقاصة الموجودات والمطلوبات المالية.

تم تطبيق تلك التعديلات بأثر رجعي. وقامت المؤسسة بتقييم ما إذا كان بعض موجوداتها ومطلوباتها المالية مؤهلة للمقاصة على أساس الشروط المنصوص عليها في التعديلات وتوصلت الى أن تطبيق التعديلات ليس له أي أثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية للمؤسسة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 إفصاحات المبالغ الممكن استردادها عن الموجودات غير المالية

قامت المؤسسة بتطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 إفصاحات المبالغ الممكن استردادها للموجودات غير المالية للمرة الأولى خلال السنة الحالية. تلغي التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 36 متطلبات الإفصاح عن المبالغ الممكن استردادها لوحدة توليد النقد التي تندرج ضمنها شهرة أو موجودات أخرى غير ملموسة بأعمار إنتاجية غير محددة وذلك عندما لا يتم تسجيل أو عكس انخفاض في قيمة وحدة توليد النقد ذات الصلة. كذلك تتطلب التعديلات إفصاحات إضافية قابلة للتطبيق عندما يتم قياس المبلغ الممكن استرداده للأصل أو لوحدة توليد النقد بالقيمة العادلة مخصوماً منه تكاليف الاستبعاد. لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر مادي على الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية للمؤسسة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي مالم يذكر غير ذلك)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

لم تقم المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 خطط منافع الموظفين: حصص الموظفين

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2010 – 2012:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 2 – الدفع على أساس الأسهم
- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 – اندماج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 8 – القطاعات التشغيلية
- معيار المحاسبة الدولي 16 – الممتلكات والمصانع والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي 38 – الأصول غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي 24 – الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2011 – 2013:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 – اندماج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 13 – قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي 40 – العقارات الاستثمارية

لا تتوقع إدارة المؤسسة أن يكون لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية للمؤسسة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 المحاسبة عن اقتناء حصص في العمليات المشتركة
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 41 الزراعة: النباتات المعمّرة

لا تتوقع إدارة المؤسسة أن يكون لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية للمؤسسة.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

تتوقع إدارة المؤسسة أنه من المحتمل أن يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية للمؤسسة. غير أنه لا يمكن تقدير أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 بشكل عملي وذلك حتى تقوم المؤسسة بدراسة أثر ذلك بشكل تفصيلي.

للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 2018

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

تتوقع إدارة المؤسسة أن يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في المستقبل تأثيراً مادياً على المبالغ المفصح عنها فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية للمؤسسة. غير أنه لا يمكن تقدير أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بشكل عملي وذلك حتى تقوم المؤسسة بدراسة هذا الأثر بشكل تفصيلي.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة:

2.3.1 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المؤسسة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ «القيمة العادلة من خلال بيان الدخل»). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالإقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع ومدينون. تقوم المؤسسة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المؤسسة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل بقيمتها العادلة، ويتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل. تتضمن الأرباح المثبتة في بيان الدخل التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 4.3.

النقد والنقد المعادل

يتضمن النقد من نقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتكون النقد المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع وتسهيلات الوكالة ذات فترة استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل.

المدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت المدينين (المدينين الآخرون والنقد والنقد المعادل) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) مدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.4.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات «المتاحة للبيع»، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق المؤسسة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المؤسسة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي– نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات –أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الدخل للفترة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

الاستبعاد

يتم حذف الأصل المالي من الدفاتر عندما ينتهي حق المؤسسة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم المؤسسة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر.

يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينين والأرباح أو الخسائر التراكمية، المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى والمتراكمة في بند حقوق الملكية، في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية «متضمنة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى» بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل.

2.3.2 تعويضات قابلة للاسترداد

تقوم المؤسسة وفقا للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضا للأفراد والهيئات المؤمن لها ضد المخاطر غير التجارية من الدول المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسئولية المستورد وتخضع لترتيبات اعادة التامين. بالتالي فان التعويضات الممكن استردادها تدرج بالقيمة الاسمية.

2.3.3 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة باستثناء الأراضي كما يلي:

سيارات	5 سنوات
أثاث ومعدات	سنة واحدة
مباني	40 سنة

يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إلى قيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية المقدرة.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الدخل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.4 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم اختبار الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد والموجودات غير الملموسة التي لم تتاح للاستخدام بعد من أجل تحديد الانخفاض في القيمة سنوياً على الأقل، وحينما يكون هناك مؤشر على وجود انخفاض في قيمة هذا الأصل.

ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.3.5 احتياطي الأقساط غير المكتسبة

إن الأقساط غير المكتسبة هي تلك الأجزاء من الأقساط المكتتبة التي تتعلق بفترات مخاطر بعد تاريخ التقارير المالية. يتم تأجيل النسبة المتعلقة بفترات لاحقة ضمن احتياطي الأقساط غير المكتسبة.

2.3.6 احتياطي تعويضات تحت التسوية

يتم إجراء تقديرات للتكلفة النهائية المتوقعة للتعويضات المبلغ عنها كما في تاريخ التقارير المالية. يتم احتساب مخصص التعويضات تحت التسوية، الذي يستند إلى تقديرات الخسارة التي من المحتمل سدادها لكل من التعويضات التي لم يتم دفعها من قبل الإدارة في ضوء المعلومات المتوفرة واستناداً إلى الخبرة السابقة ويتم تعديله بالتغييرات في الظروف الحالية والتعرض المتزايد للمخاطر وتكلفة التعويضات الناتجة وخطورة وتكرار التعويضات الحديثة، متى كان ذلك مناسباً.

2.3.7 عقود الإيجار التمويلي

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد إيجار تمويلي يتم رسملتها في بيان المركز المالي واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية. يتم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في بيان المركز المالي لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب عقد التأجير التمويلي. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الدخل على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الالتزام المتبقي.

2.3.8 إعادة التأمين

تقوم المؤسسة من خلال النشاط العادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود معيدي التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق؛ بالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتهم يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ترى الإدارة أن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر ضئيل جداً حيث أن الخسائر المتكبدة في تعويض حاملي الوثائق هي في النهاية مسئولية الأطراف المقابلة أو الأقطار المساهمة. ويتم تقدير المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلق بها.

إن أقساط التأمين من إعادة التأمين التي تم تحملها يتم تسجيلها كإيرادات بنفس طريقة التسجيل كما لو اعتمد إعادة التأمين من الأعمال المباشرة.

2.3.9 مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناءً على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية.

مدخرات العاملين

فيما يتعلق بنظام ادخار العاملين تتمثل مدخرات العاملين في الحصة المستقطعة من الموظفين بالإضافة الى العائد المقيد من المؤسسة على صافي حقوق الموظفين (رصيد مدخرات ومكافأة نهاية الخدمة) وذلك بناءً على القرار التنفيذي رقم 10 لسنة 2005 المعتمد من مدير عام المؤسسة.

2.3.10 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التي تقوم المؤسسة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية.

يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

2.3.11 تحقق الإيرادات

- تتحقق صافي أقساط الضمان كإيرادات سنويا على مدار فترة التغطية التأمينية على أساس نسبي.
- تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام الدفعة.
- تدرج فوائد الودائع الثابتة على أساس التوزيع الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2.3.12 الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة كموجودات إلا عندما يكون تحقيقها مؤكداً بصورة كبيرة. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة إلا عندما يكون هناك احتمال نتيجة لأحداث اقتصادية سابقة وأن يكون من المطلوب تدفق المصادر الاقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع وأن المبلغ يمكن تقديره بدرجة موثوق فيها.

2.3.13 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المؤسسة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

3. إدارة المخاطر

تكمن المخاطر ضمن أنشطة المؤسسة ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى.

إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدوات المالية للمؤسسة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث يتم تقسيم النوع الأخير إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار السهم.

تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها العادي أدوات مالية أساسية مثل النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدينين والفوائد المستحقة والدائنين. تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

3.1 مخاطر الائتمان

تكمن مخاطر الائتمان في احتمالية عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مما ينتج عنه تكبد خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي من المحتمل أن تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تتكون بصورة رئيسة من الأرصدة لدى البنوك والودائع والوكالات لأجل والسندات والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى. إن النقد مودع لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي. يتم إصدار السندات إما من قبل مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالي أو من قبل حكومات.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق ببنود بيان المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالمجمل قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الأساسية (إن وجدت).

	2014	2013
الأرصدة لدى البنوك	2,723,784	4,427,763
ودائع لأجل	12,774,689	6,826,322
ودائع وكالات استثمارية	20,906,035	18,526,664
استثمارات متاحة للبيع (سندات)	20,250,970	18,294,924
تعويضات قابلة للاسترداد	1,939,397	2,169,256
مدينون وموجودات أخرى	1,602,390	2,275,340
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**60,197,265**	**52,520,269**

ترى الإدارة أن الموجودات المالية المتعلقة بأعمال ضمان استثمارات المؤسسة لا تعرضها لمخاطر الائتمان حيث إن تلك الأعمال تساندها الدول الأعضاء.

3.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المؤسسة صعوبات في توفير الأموال للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر، تستثمر المؤسسة في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى التي يسهل تحققها.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المؤسسة في 31 ديسمبر 2014. لقد تم تحديد قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس التاريخ الذي من المتوقع أن يتم فيه استردادها أو تسويتها. المتوقع. ويتم تحديد قائمة استحقاق الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع استناداً إلى تقدير الإدارة لتسييل تلك الموجودات المالية. إن الاستحقاقات الفعلية يمكن أن تختلف عن الاستحقاقات المبينة أدناه، حيث إن يجوز للمقترضين الحق في سداد الالتزامات مبكراً مع غرامات على السداد المبكر أو دون ذلك.

في 31 ديسمبر 2014	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
دائنون ومطلوبات أخرى	199,845	-	231,619	-		431,464
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	-	-	49,666	170,846	1,635,935	1,856,447
المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين	-	-	-	1,175,114	-	1,175,114

في 31 ديسمبر 2013	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	1 إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
دائنون ومطلوبات أخرى	463،109	-	209،856	-	-	672،965
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	-	92،678	-	463،391	1،346،794	1،902،863
المستحق إلى شركات التأمين وإعادة التأمين	-	-	-	835،389	-	835،389

3.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تقلب قيمة أداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كان السبب في تلك التغيرات عوامل محدده لأوراق مالية بمفردها أو الجهة المصدر لها أو بسبب عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتاجر بها في السوق.

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق على استثماراتها.

تحد المؤسسة من مخاطر السوق من خلال إدارة كافة استثماراتها من قبل شركات متخصصة في إدارة الاستثمارات.

مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملات الأجنبية على المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. تحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية عند المستوى المقبول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

العملة	2014			2013		
	التأثير في أسعار العملات بالنسبة المئوية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير في أسعار العملات بالنسبة المئوية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية
دولار أمريكي	%5+	893,084	2,974,380	%5+	1,029,358	2,825,877
جنيه استرليني	%5+	783	138,817	%5+	754	66,729
يورو	%5+	44,480	-	%5+	847	68,938

مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

تُعرض الأدوات ذات المعدلات المتغيرة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية بينما تُعرض الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة.

تتطلب توجيهات إدارة المخاطر بالمؤسسة أن يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال المحافظة على المزيج المناسب من الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة. كما تتطلب هذه التوجيهات أيضاً إدارة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فائدة.

تم إجراء التحليل التالي على أساس الحركات المحتملة بصورة معقولة في المتغيرات الرئيسية، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث يوضح التأثير على الأرباح. إن ارتباط المتغيرات ببعضها البعض ينطوي على تأثير كبير من حيث تحديد التأثير النهائي على مخاطر أسعار الفائدة، ولكن توضيح التأثير نتيجة التغيرات في المتغيرات يحتاج إلى تغيير المتغيرات على أساس مستقل. يجب ملاحظة أن الحركات في هذه المتغيرات غير متماثلة.

العملة	2014		2013	
	التغير في المتغيرات	التأثير على الأرباح	التغير في المتغيرات	التأثير على الأرباح
دولار أمريكي	%5+	57,390	%5+	44,904
يورو	%5+	-	%5+	101
دينار كويتي	%5+	21,545	%5+	11,269

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المؤسسة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية وتركز أنشطة قطاعات الأعمال.

يتم تحديد حساسية مخاطر أسعار الأسهم استناداً إلى الافتراضات التالية:

	2014			2013		
	التغير في أسعار الأسهم %	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التغير في أسعار الأسهم %	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية
استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل	%5+	860,725	-	%5+	799,799	
استثمارات متاحة للبيع	%5+	-	2,225,200	%5+	-	2,128,343

3.4 القيمة العادلة للأدوات المالية

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- البيع أو النقل في غير السوق الرئيسي، أي في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أن تحظى المؤسسة بحق الولوج إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ملائمة.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المساهمين في السوق يعملون وفقاً لأفضل مصالحهم الاقتصادية.

كما في تاريخ التقارير المالية، لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية، باستثناء عدم إمكانية الحصول على قياسات موثوق منها للقيمة العادلة لبعض الاستثمارات المتاحة للبيع كما هو مبين في إيضاح 8.

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

كما في 31 ديسمبر 2014، احتفظت المؤسسة بالأدوات المالية التالية التي تم قياسها وفقاً للقيمة العادلة:

تستخدم المؤسسة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والإفصاح عنها حسب أسلوب التقييم.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: أساليب أخرى التي تكون جميع مدخلاتها لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر

المستوى 3: الأساليب التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى المعلومات المعروضة في السوق.

31 ديسمبر 2014	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع	32,142,516	18,825,179	12,830,581	63,798,276
استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل	1,911,001	15,303,496	-	17,214,497
	34,053,517	**34,128,675**	**12,830,581**	**81,012,773**

31 ديسمبر 2013	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع	33,259,368	18,660,659	7,873,538	59,793,565
استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل	1,865,348	14,130,628	-	15,995,976
	35,124,716	**32,791,287**	**7,873,538**	**75,789,541**

4. الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار معين سواء كان يجب تصنيفه كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو استثمارات متاحة للبيع.

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. وفي حالة توافر قيمة عادلة لها موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من نتائج الفترة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المؤسسة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل إيجابي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم العوامل الأخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

عدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير المالي والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة، أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة.

مطلوبات عقد التأمين

بالنسبة لعقود التأمين، يجب وضع تقديرات لكل من التكلفة النهائية المتوقعة للمطالبات المدرجة كما في تاريخ التقرير المالي ومخصص المطالبات تحت التسوية. يمكن أن يستغرق التحديد المؤكد لتكاليف المطالبات النهائية وتكاليف بعض أنواع الوثائق فترة طويلة من الوقت.

يتم احتساب مخصص التعويضات تحت التسوية، الذي يستند إلى تقديرات الخسارة التي من المحتمل سدادها لكل من التعويضات التي لم يتم دفعها من قبل الإدارة في ضوء المعلومات المتوفرة واستناداً إلى الخبرة السابقة ويتم تعديله بالتغييرات في الظروف الحالية والتعرض المتزايد للمخاطر وتكلفة التعويضات الناتجة وخطورة وتكرار التعويضات الحديثة، متى كان ذلك مناسباً. بالرغم من اعتقاد إدارة المؤسسة أن قيمة الاحتياطي المكون كافية، إلا أنه من المحتمل أن يزيد الالتزام النهائي أو يقل عن المبالغ التي تم تكوينها.

5. النقد والنقد المعادل

	2014	2013
نقد في الصندوق ولدى البنوك	2,723,784	4,427,763
ودائع لأجل	9,774,689	6,826,322
وكالات استثمارية لدى مؤسسات مالية	4,656,035	18,526,664
	17,154,508	**29,780,749**

يتراوح معدل الفائدة على الودائع من 0.35% إلى 1.30% كما في 31 ديسمبر 2014 (0.25% إلى 1% - 2013).

بلغ معدل الفائدة على ودائع الوكالة 1.35% كما في 31 ديسمبر 2014 (0.113% إلى 0.90% - 2013).

6. ودائع ووكالات لدى مؤسسات مالية

تتمثل في ودائع ووكالات لدى مؤسسات مالية محلية لفترة أكثر من ثلاثة أشهر. يتراوح معدل الفائدة من 1.25% إلى 2.25% كما في 31 ديسمبر 2014 (لا شيء - 2013).

7. استثمارات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل

	2014	2013
استثمارات في محافظ أوراق مالية مسعرة	1,911,000	1,865,348
استثمارات في وحدات صناديق	15,303,497	14,130,628
	17,214,497	**15,995,976**

8. استثمارات متاحة للبيع

	2014	2013
سندات	20,250,970	18,294,924
صناديق مدارة	43,625,128	42,566,809
استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	601,493	365,731
استثمار في الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية	1,399,282	1,399,282
	65,876,873	**62,626,746**

- تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع مبلغ 2,078,597 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 (2,833,181 دينار كويتي- 2013) مسجل بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة، نظراً لعدم توفر طرق مناسبة للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة لهذه الاستثمارات. تم إثبات خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 1,781,302 دينار كويتي خلال السنة الحالية (1,517,733 دينار كويتي- 2013).
- إن الاستثمارات المتاحة للبيع التي تحمل فائدة لها معدلات فائدة تتراوح بين 5.45% إلى 9.75% كما في 31 ديسمبر 2014 (5.25% إلى 9.75% - 2013).
- تمثل الاستثمارات في برنامج تمويل التجارة العربية نسبة 0.25% من رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية (2013: 0.25%)، الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، ونظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ونظراً لعدم توفر طرق مناسبة أخرى للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة، فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

9. ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة أساسية في القيمة الدفترية لمقر المؤسسة الذي تم إنشاؤه بموجب عقد إيجار تمويلي على الأرض المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية. يتم استهلاك هذا المقر على مدى فترة عقد الإيجار التمويلي والتي تبلغ 40 عاماً ويبلغ الاستهلاك المحمل للسنة 67,648 دينار كويتي (67,648 دينار كويتي - 2013).

إن الالتزامات بموجب عقد الإيجار التمويلي تستحق كما يلي:

	2014	2013
أقل من سنة	179,617	179,617
من سنة إلى خمس سنوات	898,085	898,085
أكثر من خمس سنوات	2,335,021	2,514,638
	3,412,723	3,592,340
المستحق للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	(1,556,276)	(1,689,477)
ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية	**1,856,447**	**1,902,863**

10. احتياطيات تأمين فنية

	2014	2013
الحركة في احتياطي الأقساط غير المكتسبة		
احتياطي الأقساط غير المكتسبة في بداية السنة	291,223	496,366
احتياطي الأقساط غير المكتسبة في نهاية السنة	(210,133)	(291,223)
	81,090	**205,143**
الحركة في احتياطي تعويضات تحت التسوية		
احتياطي تعويضات تحت التسوية في بداية السنة	1,098,088	811,118
تعويضات مدفوعة خلال السنة	(8,704)	(3,014)
احتياطي تعويضات تحت التسوية في نهاية السنة	(1,175,813)	(1,098,088)
	(86,429)	**(289,984)**
كما في 31 ديسمبر:		
احتياطي الأقساط غير المكتسبة	210,133	291,223
احتياطي تعويضات تحت التسوية	1,175,813	1,098,088
	1,385,946	**1,389,311**

تقوم المؤسسة بتقدير احتياطي التعويضات تحت التسوية للتعويضات القائمة كما في 31 ديسمبر 2014 خلال السنة على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الحسبان طبيعة المخاطر المؤمن عليها.

11 . رأس المال المدفوع

وفقاً لقرار مجلس المساهمين في الاجتماع السنوي في 2 - 3 أبريل 2013، تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر بنسبة 50% على أن تقسم هذه الزيادة على الدول والهيئات الأعضاء بالمؤسسة كل بنسبة حصته في رأس مال المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2012. على أن تسدد هذه الزيادة على خمس دفعات سنوية متساوية اعتبارا من تاريخ الاجتماع. كما قام مجلس المساهمين بأخذ العلم برغبة 5 دول أعضاء بزيادة اختيارية لرأس مالها في المؤسسة للحفاظ على مقعد دائم في مجلس الإدارة بمبلغ 14,925,000 دينار كويتي.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، تم تحصيل مبلغ 6,818,800 دينار كويتي نقداً من زيادة رأس المال. خلال السنة الحالية، وبناءً على قرار مجلس الإدارة رقم 3/5 بتاريخ 19 يونيو 2014 تم زيادة حصة دولة فلسطين بمبلغ 50,000 دينار كويتي خصماً من الاحتياطي العام.

فيما يلي بيان برأس المال المصدر والمدفوع كما في 31 ديسمبر 2014 موزعاً على الدول الأعضاء والهيئات:

	المصدر		المدفوع	
	2014	2013	2014	2013
أ- الدولة العضو:				
المملكة الأردنية الهاشمية	788,000	788,000	630,200	577,600
دولة الإمارات العربية المتحدة	6,510,000	3,525,000	5,570,000	2,350,000
مملكة البحرين	750,000	750,000	600,000	550,000
الجمهورية التونسية	1,875,000	1,875,000	1,500,000	1,250,000
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1,875,000	1,875,000	1,500,000	1,250,000
جمهورية جيبوتي	300,000	300,000	200,000	200,000
المملكة العربية السعودية	8,610,000	8,610,000	7,485,000	6,735,000
جمهورية السودان	1,826,932	1,826,932	1,217,932	1,217,932
الجمهورية العربية السورية	750,000	750,000	500,000	500,000
جمهورية الصومال الديمقراطية	87,735	87,735	58,735	58,735
جمهورية العراق	750,000	750,000	550,000	500,000
سلطنة عمان	1,125,000	1,125,000	825,000	750,000
دولة فلسطين	750,000	750,000	550,000	500,000
دولة قطر	5,985,000	5,985,000	5,385,000	5,185,000
دولة الكويت	7,485,000	7,485,000	6,285,000	6,285,000
الجمهورية اللبنانية	750,000	750,000	500,000	500,000
دولة ليبيا	6,735,000	6,735,000	5,985,000	5,735,000
جمهورية مصر العربية	1,875,000	1,875,000	1,500,000	1,250,000
المملكة المغربية	3,000,000	3,000,000	2,400,000	2,000,000
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	750,000	750,000	500,000	500,000
الجمهورية اليمنية	1,500,000	1,500,000	1,000,000	1,000,000
	54,077,667	**51,092,667**	**44,741,867**	**38,894,267**
ب- هيئات مالية عربية:				
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	22,804,800	22,804,800	15,202,800	15,202,800
صندوق النقد العربي	12,177,000	12,177,000	8,118,000	8,118,000
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا	7,659,960	7,659,960	6,128,160	5,106,960
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	1,638,240	1,638,240	1,092,240	1,092,240
	98,357,667	**95,372,667**	**75,283,067**	**68,414,267**

- بلغ الجزء غير المحصل من الأقساط المطلوبة 6,387,832 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014.

12. احتياطي عام

- تنص المادة (24) من اتفاقية المؤسسة على «تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال» وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع واستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10% من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس مال المؤسسة.

13. إجمالي أقساط الضمان

	2014	2013
إجمالي أقساط الضمان المكتتبة	1,367,079	1,402,672
صافي الأعباء الفنية	(213,901)	(256,190)
	1,153,178	**1,146,482**

14. صافي إيرادات استثمارات

	2014	2013
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:		
أرباح/ (خسائر) غير محققة	1,307,347	(10,820)
أرباح محققة عن بيع استثمارات	16,066	3,994
توزيعات أرباح نقدية	63,000	60,000
أتعاب إدارة محفظة	(39,954)	-
	1,346,459	**53,174**
استثمارات متاحة للبيع:		
أرباح محققة عن بيع استثمارات	1,820,420	3,105,982
توزيعات أرباح نقدية	1,013,802	762,672
خسائر الانخفاض في القيمة (إيضاح 8)	(1,781,302)	(1,517,733)
أتعاب إدارة صناديق	(40,228)	(9,801)
	1,012,692	**2,341,120**
	2,359,151	**2,394,294**

15. الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

كما في 31 ديسمبر 2014، بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 98,586,688 دينار كويتي (111,924,070 دينار كويتي - 2013).

ترى الإدارة، طبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، أن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسؤولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسؤولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري. وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها أعلاه.

16. المعاملات مع أطراف ذات الصلة

تمثل الأطراف ذات علاقة الدول الأعضاء في سياق الأعمال الطبيعي. تم استلام مبلغ 2,022 دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مقابل اتعاب إدارة موجودات بصفة الأمانة لصالح الدول الأعضاء (لا شيء - 2013). إن المخاطر غير التجارية المتعلقة بالضمانات الممنوحة من قبل المؤسسة مضمونة من قبل الدول الأعضاء.

17. الموجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المدارة لصالح أطراف أخرى أو المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة لا يتم معاملتها على أنها من موجودات أو مطلوبات المؤسسة، وبالتالي لا يتم إدراجها في هذه البيانات المالية. بلغ إجمالي الموجودات بصفة الأمانة التي تديرها المؤسسة 25,272,255 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 (24,689,149 دينار كويتي - 2013).

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation